استدراكات أبي شامة في إبراز المعاني على الإمام الشاطبي في (أبواب الأصول) من حرز الأماني جمعًا ودراسةً

إعـــداد

د. أحمد بن علي بن عبدالله السديس

الأستاذ المساعد بقسم القراءات بكلية القرآن والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى جمع هذه الاستدراكات في هذا القدر من متن الشاطبية، ودراستها دراسة علميـــة، تتضمن بيان باعثها، ومدى الحاجة إليها في تقرير كلام الإمام الشاطبي وفهمه، حسبما يظهر للباحـــث، مـــن وجهة نظر علمية، أذكر بعد ذلك ما يترجح بدليله، كما تضمن البحث عرض موقف الشراح المتقدمين مـــن جملة هذه الاستدراكات.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد...

فإن العناية بكتب أهل العلم ومصنفاهم والاهتمام بها مطلبٌ شريف، وعملٌ منيف، وما زال هذا دأب العلماء، وعمل الشرفاء في كل حين، فالعلم موصول بين أهله، رحم بين ذويه، وكلما كان الكتاب أكثر قيمة، وأظهر مكانة كلما زادت العناية به، في مظاهر شتى: من شرح وتعقيب، واختصار وترتيب، وغير ذلك من وجوه العناية المتعددة التي يمكن من خلالها خدمة الكتاب، وليس ذلك بضائرها شيئاً؛ فلكلٍّ ورد معلوم، وشرب مقسوم، وما زال أكابر أهل العلم يحتفلون بكتاب ما ويسطرون فيه آثاراً بديعة، ومقاصد شريفة، ينتظم عقدها في خدمة الكتاب، وإظهار شرفه بين ذوي الألباب.

ثم إن هذا الإقبال منهم يناسب ما جبل الله عليه طبائع البشر من ميل لغرضٍ مخصوص، وقصدٍ مألوف، فيجد كل ناظر في شرح من الشروح ما يحقق مراده، ويقرب نواله.

ومن تلك الكتب التي حظيت بمزيد عناية، ووافر اهتمام قصيدة الإمام الشاطبي الموسومة بـ(حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع)، فقد اعتنى بها العلماء فتتابعوا على شرحها، واستنباط لطائف معانيها، واستخراج كنوزها، في مصنفات متعددة، ومؤلفات متنوعة؛ حيث اعتنى بها المتقدم والمتأخر، وهذا أمر ظاهر للعيان، مؤيد بحجج البيان، لمن كان له نظر في مؤلفات أهل العلم ومصنفاهم.

ومن جملة شروحها البديعة، التي جلَّت فضائلَها، وأبانت محاسنَها، والتي هي عمدةٌ في بابها، ومستمسكٌ لمن رامها؛ شرح الإمام عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، المعروف بأبي شامة، المتوفى سنة ٦٦٥هـ. حيث شرحها شرحاً بديعاً، اعتمد عليه كثير ممن جاء بعده.

وقد احتفل شرح أبي شامة بمسلك جديد، يتجلى في استدراكه على الإمام الشاطبي في مواضع كثيرة من قصيدته، فتعقبه عليها أبو شامة، وأردف ذلك بما يراه مناسباً من أسلوب وصياغة لا يتناولها اعتراض. ومما سوغ له هذا العمل، وأذن له بذلك قول الإمام الشاطبي –رحمه الله– في قصيدته:

وَإِنْ كَانَ خَرْقٌ فادَّرِكْهُ بِفَضْلَةٍ   مِنَ الحِلْمِ وَلْيُصْلِحْهُ مَنْ جَادَ مِقْوَلا

وهذه الاستدراكات نقلها جَمْعٌ من الشراح بعد أبي شامة، وبعض استدراكاته على الإمام الشاطبي لا يخفى حسنُها، ولا يمكن إغفالها؛ لجلاء أمرها ووضوحه، وبعضها أقل من ذلك ظهوراً، وأخف شأناً، وفي هذا

البحث المختصر الوقوف على هذه الاستدراكات التي أوردها على الإمام الشاطبي في أبواب الأصول من قصيدته، ودراستها دراسة تتضمن بيان وجهها ومناسبتها، وصحة اعتراضها، ومقارنتها بعبارات غيره.

ولستُ هنا بصدد التعقيب على أبي شامة فأنَّى لمثلي إدراك فضله، والإحاطة بغاية مقصده، غير أنها دراسة تطبيقية اجتهدت فيها معترفاً بالفضل لأهله، والعلم لأربابه، وتبقى هذه الاستدراكات منه –رحمه الله– محل نظر تحتمل التأمل والمدارسة، وبالله التوفيق.

أهمية الموضوع

تظهر أهمية هذا الموضوع من جوانب متعددة كما يلي:

١– مكانة الإمام أبي شامة، وعلو شأنه في هذا الباب؛ مما يستدعي الاهتمام بعمله، والعناية بأثره.

٢– عناية أهل العلم بمتن الشاطبية واعتمادهم عليه، وحاجتهم بعد ذلك إلى فهم دلالات الشاطبية، وفي هذا العمل إعانة لهم على ما أرادوا.

٣– شهرة استدراكات أبي شامة على الشاطبية، حتى إنها من أبرز ما يميز كتابه، فدعت الحاجة للوقوف على هذه الاستدراكات، ومناقشتها مناقشة علمية، من وجهة نظر الباحث.

٤– قلة المعتنين بهذه الاستدراكات من قبل الشراح المتأخرين؛ على شهرتها وأهمية كثير منها، في فهم كلام الإمام الشاطبي وتقييده، ومن هنا تظهر أهمية الموضوع في تقريبها، وعرضها لآخذها بيسر وتيسير.

أسباب اختيار الموضوع

ما تقدم ذكره من أهمية الموضوع؛ أحدُ أسباب اختياره، ويضاف إلى ذلك ما يلي:

١– الرغبة في الاطلاع على هذه الاستدراكات، ومعرفة ما أضافته من جديد على مراد الإمام الشاطبي.

٢– الرغبة كذلك في مزيد عناية بنظم الإمام الشاطبي، ففي دراسة هذه الاستدراكات ومناقشتها ما يزيد القارئ رسوخاً في علم القراءات على وجه الخصوص.

٣– محاولة الوقوف على شئ من جهود العلماء السابقين، ومناهجهم في النقد والتصويب، وفي هذا إثراء لثقافة الباحث ومعلوماته.

خطة البحث

قسمت هذا البحث إلى: مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، والفهارس:

أما المقدمة فضمنتها: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهج البحث.

وأما التمهيد ففيه الكلام باختصار عن: معنى الاستدراك، وفائدته، وذكر تنبيهات لازمة.

ثم الفصل الأول: وتضمن مبحثين على النحو الآتي:

- المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمام الشاطبي.
- المبحث الثاني: ترجمة موجزة للإمام أبي شامة.

ثم الفصل الثاني: في ذكر الاستدراكات التي أوردها أبو شامة على الإمام الشاطبي في أبواب الأصول من الشاطبية، وتضمن ستة عشر مبحثاً على النحو الآتي:

- المبحث الأول: الاستدراكات الواردة في مقدمة الشاطبية.
- المبحث الثاني: الاستدراكات الواردة في باب البسملة.
- المبحث الثالث: الاستدراكات الواردة في باب سورة أم القرآن.
- المبحث الرابع: الاستدراكات الواردة في باب الإدغام الكبير.
- المبحث الخامس: الاستدراكات الواردة في باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين.
- المبحث السادس: الاستدراكات الواردة في باب هاء الكناية.
- المبحث السابع: الاستدراكات الواردة في باب المد والقصر.
- المبحث الثامن: الاستدراكات الواردة في باب الهمزتين من كلمة.
- المبحث التاسع: الاستدراكات الواردة في باب وقف حمزة وهشام على الهمز.
- المبحث العاشر: الاستدراكات الواردة في باب الإظهار والإدغام.
- المبحث الحادي عشر: الاستدراكات الواردة في باب أحكام النون الساكنة والتنوين.
- المبحث الثاني عشر: الاستدراكات الواردة في باب الفتح والإمالة.
- المبحث الثالث عشر: الاستدراكات الواردة في باب الراءات.
- المبحث الرابع عشر: الاستدراكات الواردة في باب اللامات.
- المبحث الخامس عشر: الاستدراكات الواردة في باب ياءات الإضافة.
- المبحث السادس عشر: الاستدراكات الواردة في باب ياءات الزوائد.

ثم الخاتمة، وفيها ذكر أهم نتائج البحث والتوصيات.

ثم ختمت البحث بفهرس المصادر والمراجع.

منهج البحث

اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي، التحليلي، بجمع هذه الاستدراكات، ثم دراستها دراسة علمية، وقد التزمت في ذلك ما يلي:

- كتابة البحث وفق قواعد الرسم الإملائي.
- جمع استدراكات أبي شامة على الإمام الشاطبي في الأصول، مرتبة على ترتيب أبواب الشاطبية.
- نقل كلام أبي شامة واستدراكه بالنص، مبيناً سبب استدراكه قبل ذكر نصِّ كلامه.
- الإشارة إلى من نقل كلام أبي شامة من المتقدمين من شراح الشاطبية، ممن توفرت شروحهم.
- مقارنة استدراك أبي شامة باستدراك غيره إن وجد في الترجمة نفسها.
- ذكر ما تيسر من كلام الشراح في توجيه ترجمة الإمام الشاطبي، المستدرك عليها.
- ترجيح ما يراه الباحث قوياً، مدعماً ذلك بالمرجحات، مما وقف عليه من كلام المتقدمين، نظماً ونثراً، وكلام المحررين على الترجمة.
- توثيق النقول الواردة في البحث من مصادرها الأصلية.
- الترجمة لمن يحتاج إلى ترجمة من الأعلام الوارد ذكرهم في البحث.

تمهيـــــد

هذا البحث قائم على ذكر استدراكات أبي شامة على الإمام الشاطبي، ومناقشتها مناقشة علمية مـــن وجهة نظر الباحث، ومن المناسب في هذا المقام ذكر معنى الاستدراك.

مادة (درك) في أصلها تعود لمعنى اللحاق بالشيء، والدرك اللحاق، والإدراك اللحوق، يقال: مشيت حتى أدركته، وعشت حتى أدركت زمانه، واستدرك الشيئ بالشيئ حاول إدراكه به([١]).

والاستدراك العلمي قائم على هذا المعنى اللغوي؛ فإن المستدرِك يجد في عبارة المستدرَك عليه ما يحتاج إلى تتبع وتعقيب؛ إما بإكمال نقص، أو شرح مشكل، أو اختصار مطوَّل، أو جمع مفترق، وهذه جلُّ مقاصـــد التأليف، كما لا يخفى، فمن يستدرك على غيره فهو سالك لواحد من مسالك وطرائق التأليف، وربما تفنن في استدراكه فنال من مقاصد التأليف مسالك عدة.

وههنا جملة تنبيهات:

الأول: أن الاستدراك على كلام العلماء، والمؤلفين الأجلاء لا يفهم منه بحال انتقـــاص قـــدرهم، أو إسقاط مكانتهم؛ ذلك أن العصمة لما صحَّ من نصوص الشرع، وأما سائر كلام البشر فقد أدركته الأوهـــام، واضطربت في مراده العقول والأفهام، غير أن المحذور في ذلك هو التجهيل، والتسلط على الأشـــخاص بـــذم

شديد، ولسان سليط، وأما التعقيب العلمي مع حفظ الحق، وصيانة العرض فالناس في حاجة إليه كلَّ حين، وهو حيث أتاك مشعر بكمال الخالق وقدرته، وضعف المخلوق وحاجته.

الثاني: أن الاستدراك العلمي خير معين على التحصيل، وقرار العلم وتمكنه في النفس حين يسدُّ بذلك ثغرة، أو يقوي حجة، فكم كان في جملة من الاستدراكات من إجابة على تساؤل في ذهن القارئ، أو حلٍّ لمعضلة استحكمت على فهمه، وفيه مع هذا أيضاً نوع مدارسة للعلم، وفضل مدارسة العلم وثمرته غير خافية، ناهيك عن حصول سعة في الأفق، وتوسع في المدارك، وهو بعينه ما يحتاجه المتخصص على الدوام.

الثالث: أن قبول الاستدراك أو رده مسألة خاضعة لقواعد البحث والمدارسة، وليس في كثير منها ما يتعين التسليم به من كل وجه، ويبقى مدار قبولها على قوة حجتها، وحسن تقريرها على الآخذ بها، وهذا مجال واسع، ومسلك جامع، للناس فيه مآرب شتى، وطرائق تترى، ثم هي في نفسها تتفاوت قوة وضعفاً، ووضوحاً وخفاءً، والناس في أخذها وردها على درجة تفاوتها.

الرابع: أن مسلك الاستدراك ذائع مشتهر في ثنايا العلوم، وما زال أهل العلم يستدرك بعضهم على بعض، ويتعقب بعضهم بعضاً، وهو طريق مألوف لن يعدمه ناظر في مصنفات العلماء، والمشايخ الأجلاء، مع التنبيه الأكيد على ضرورة حسن قصد المستدرِك، وسلامة صدره من جملة الآفات المهلكة. والله تعالى أعلم.

الفصل الأول

المبحث الأول: ترجمة الإمام الشاطبي[٢]

أ- اسمه ونسبه ومولده :

هو القاسم بن فيرُّه بن خلف بن أحمد الشاطبي، الرعيني، الأندلسي، المقرئ، الشافعي، الضرير.

ولد في آخر سنة ثمان وخمسين وخمسمائة بشاطبة من الأندلس، ونشأ -رحمه الله- نشأة صالحة، ودرس عدداً من العلوم في بلدته شاطبة؛ فقرأ القراءات وأتقنها فيها على أبي عبدالله محمد بن علي بن أبي العاص النفزي المعروف بابن اللائيه، ثم رحل إلى بلنسية، وسمع من علمائها عدداً من الكتب والمتون، ثم رحل سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة للحج، ودخل مصر فأكرم وأعلي قدره، وتصدى فيها لتعليم القراءات واللغة والنحو، وأتمَّ فيها قصيدته اللامية في القراءات السبع، ونَظَمَ الرائية في رسم المصاحف، فقصده الناس من جميع الأقطار، ولما فتح السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب بيت المقدس توجه الشاطبي فزاره في سنة تسع وثمانين وخمسمائة، وصام به رمضان، ثم رجع، فأقام بالمدرسة الفاضلية يقرئ فيها القرآن حتى توفي -رحمه الله-[٣].

ب- مؤلفاته، وآثاره:

له -رحمه الله- جملة من المؤلفات البديعة، والتي عمَّ نفعها، وانتشر بين الخلائق فضلُها، ومن أشهرها في ذلك:

١- حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع؛ وهي القصيدة المشهورة المعلومة.

٢- عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد؛ وهي قصيدة رائية في علم رسم المصاحف، مشهورة معلومة، عليها شروح عديدة.

٣- ناظمة الزهر؛ وهي قصيدة رائية في عد آي سور القرآن.

هذه أبرز مآثره، وهي عمدة في أبوابها، وله سواها.

ج- وفاته -رحمه الله-:

توفي -رحمه الله تعالى- يوم الأحد، الثامن والعشرين من جمادى الآخرة، سنة تسعين وخمسمائة بالقاهرة، عن اثنتين وخمسين سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.

المبحث الثاني: ترجمة الإمام أبي شامة(٤)

أ- اسمه ونسبه ومولده:

هو الشيخ الإمام الحجة الحافظ عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان أبو القاسم المقدسي، ثم الدمشقي، الشافعي، المعروف بأبي شامة؛ سُمِّيَ بذلك لشامة كبيرة كانت فوق حاجبه الأيسر(٥)، ولد سنة تسع وتسعين وخمسمائة.

ب- نشأته:

قرأ -رحمه الله- القراءات صغيراً على الإمام السخاوي، وذلك سنة ست عشرة وستمائة، وروى الحروف عن أبي القاسم بن عيسى بالإسكندرية، وسمع صحيح البخاري من داود بن ملاعب، وأحمد بن العطار، وسمع مسند الشافعي من الشيخ الموفق، وكتب كثيراً من العلم، وأحكم الفقه، ودرس وأفتى وبرع في العربية، وولي مشيخة الإقراء بتربة الملك الأشرف، ومشيخة دار الحديث(٦).

ج- مؤلفاته وآثاره:

صنف -رحمه الله- جملة من التصانيف النافعة، ومن أشهرها ما يلي:

١- شرحه المختصر للشاطبية الموسوم بـ(إبراز المعاني في شرح حرز الأماني)، وهو محلُّ الدراسة في هذا البحث.

٢- الباعث على إنكار البدع والحوادث.

٣- الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز.

٤- ضوء الساري إلى معرفة رؤية الباري.

وغيرها من مصنفات متباينة في علوم متعددة(٧) مما يشعر برسوخ قدمه، وسعة علمه في سائر الفنون، ومختلف العلوم.

د- وفاته -رحمه الله-:

ذكروا في هذا الشأن أن رجلين دخلا عليه يستفتيانه فضرباه ضرباً مبرحاً، كاد أن يأتي على أجله، ثم ذهبا ولم يدر من سلطهما عليه(٨)، وتوفي -رحمه الله- في السنة نفسها في شهر رمضان سنة خمس وستين وستمائة، فرحمه الله رحمة واسعة.

الفصل الثاني:

استدراكات أبي شامة على الشاطبي في الأصول

المبحث الأول: الاستدراكات الواردة في مقدمة الشاطبية

بدأ الإمام الشاطبي قصيدته بالبسملة اقتداءً بالكتاب العزيز المفتتح بسورة الفاتحة المصدرة بالبسملة، وقد قرر أهل العلم(٩) أن السنة عن النبي ﷺ في مكاتباته البداءة بالبسملة، كما في كتاب النبي ﷺ إلى هرقل عظيم الروم، وفيه: «بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم...» الحديث، وهو في الصحيح(١٠)، أما خطبه الكلامية ﷺ فيستفتحها بالحمدلة لا غير.

ثم ثنَّى الإمام الشاطبي -رحمه الله- بالصلاة على النبي ﷺ، وثلَّث بالحمدلة حيث يقول في هذا المقام(١١):

بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلا ... تَبَارَكَ رَحْمَاناً رَحِيْماً وَمَوْئِلا

وَثَنَّيْتُ صَلَّى اللهُ رَبِّيْ عَلَى الرِّضَا ... مُحَمَّدٍ المُهْدَى إِلَى النَّاسِ مُرْسَلا

وَعِتْرَتِهِ ثُمَّ الصَّحَابَةِ ثُمَّ مَنْ ... تَلاهُمْ عَلَى الإِحْسَانِ بِالخَيْرِ وُبَّلا

وَثَلَّثْتُ أَنَّ الحَمْدَ للهِ دَائِماً ... وَمَا لَيْسَ مَبْدُوءاً بِهِ أَجْذَمُ العَلا

وقد استدرك أبو شامة على الإمام الشاطبي في هذا المقام، والوجه عند أبي شامة أن الإمام الشاطبي -رحمه الله- أخَّر حمد الله تعالى بعد الصلاة على نبيه ﷺ، والأولى تقديم ذكر الله على ذكر رسوله، قال -رحمه الله-(١٢): "ولو أن الناظم قال: "وَثَنَّيْتُ أَنَّ الحَمْدَ للهِ ... وَثَلَّثْتُ صَلَى اللهُ رَبِّيْ عَلَى الرِّضَا"، لكان أولى " اهـ.

ولم يجزم –رحمه الله– بهذا الاستدراك، وَوَجَّهَ كلام الإمام الشاطبي بأن البسملة في أول كلامه تتضمن ذكر الله تعالى، فأراد أن يختم المقدمة بذكره سبحانه، فهو كقوله تعالى في خاتمة سورة الصافات[١٣]: { وَالحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ }، وارتضى هذا التعليلَ ونقلَه السمينُ الحلبي[١٤] في العقد النضيد[١٥].

وأشار أبو عبدالله الفاسي[١٦] في شرحه[١٧] إلى أن تثليثه به لا يخرجه عن البداءة؛ لأن الجميع –يعني الحمدَ وما تقدمه– مبدوءٌ به، واتفق وقوعه في البداءة ثالثاً.

قلت: ولا شك أن تقديم حمد الله تعالى لا يحوج إلى تأويل، وكان هو الأنسب، وسياق الكلام لا يتبدل به، لكن ما ذُكر من تعليل لعمل الإمام الشاطبي فوجهه ظاهر على ما ارتضاه كبار شراح القصيد، والله أعلم.

الاستدراك الثاني: عند قول الإمام الشاطبي[١٨]:

وَسَوْفَ تَرَاهُمْ وَاحِداً بَعْدَ وَاحِدٍ ... مَعَ اثْنَيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ مُتَمَثِّلا

والوجه عند أبي شامة أن قوله: (مَعَ اثْنَيْنِ) يحتمل أموراً، فجوَّز[١٩] أن يكون (مَعَ اثْنَيْن) خبر مبتدأ محذوف أي: كلٌّ مع اثنين، أو يكون التقدير: كلاً مع اثنين بالنصب على البدل من قوله: (وَاحِداً بَعْدَ وَاحِدٍ)، أي: ترى كل واحد منهم مع اثنين من أصحابه بعد واحد مع اثنين من أصحابه، ثم حذف الأول لدلالة الثاني عليه. قال أبو شامة[٢٠]: "ولو قال:

وَسَوْفَ تَرَاهُمْ هَا هُنَا كُلَّ وَاحِدٍ ... مَعَ اثْنَيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ مُتَمَثِّلا

لكان أسهل معنىً، وأحسن لفظاً ".

قلت: قول أبي شامة (أسهل معنىً) إن كان مراده من حيث الإعراب فصحيح؛ لعدم احتياجه لتقدير، وأما حسن اللفظ فلا يخفى حُسْنُ عبارة الإمام الشاطبي هنا، ومراده ظاهر لا يلتبس، والقصيدة قائمة على ما قرره من كون كل إمام له راويان نقلا قراءته فلا يلتبس المعنى في بيته. والله أعلم.

ولقد أعرض الشُّرَّاح عن استدراك أبي شامة هنا؛ فلم ينقله مَنْ لهم عادة بنقل استدراكه.

الاستدراك الثالث: وقد أورده أبو شامة بعدما فرغ من شرح الأضداد وما يتلو ذلك من مصطلحات سار عليها الإمام الشاطبي، حيث أورد جملة من الأبيات عدها عشرةٌ، وذكر أنها توازي ما ذكره الإمام الشاطبي في ثلاثة عشر بيتاً، وتفضلها بزيادات واحترازات، فأذكر نصَّ أبياته –رحمه الله– ثم أعقب عليها. قال –رحمه الله–[٢١]:

حُرُوفَ أَبِي جَادٍ جَعَلْتُ دَلالَةً ... عَلَى القَارِئِ المَنْظُومِ أَوَّلَ أَوَّلا

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الحَرْفَ رَمْزَ رِجَالِهِ ... بِأَحْرُفِهِمْ وَالوَاوُ مِنْ بَعْدُ فَيْصَلا

سِوَى أَحْـرُفٍ لا رِيبَ فِي وَصْلِهَا وَقَدْ ... تَكَرَّرَ حَرْفُ الفَصْلِ وَالرَّمْزُ مُسْجَلا
وَطَوْراً أُسَمِّيهِمْ فَلا رَمْزَ مَعْهُمُ ... وَبِاللَّفْظِ أَسْتَغْنِي عَنِ القَيْدِ إنْ جَلا
وَمَا كَانَ ذَا ضِدٍّ عُنِيتُ بِذِكْرِهِ ... كَصِلْ زِدْ وَدَعْ حَرِّكْ وَسَهِّلْ وَأَبْدِلا
وَمَدٍّ وَتَنْوِينٍ وَحَذْفٍ وَمُدْغَمٍ ... وَهَمْزٍ وَنَقْلٍ وَاخْتِلاسٍ وَمَيِّلا
وَجَمْعٍ وَتَذْكِيرٍ وَغَيْبٍ وَخِفَّةٍ ... وَرَقِّقْ وَغَلِّظْ أَخِّرِ اقْطَعْ وَأَهْمِلاَ
وَإِنْ أُطْلِقَ التَّحْرِيكُ نَصّاً وَلازِماً ... مِنَ الضِّدِّ فَهْوَ الفَتْحُ حَيْثُ تَنَزَّلاَ
وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالجَزْمُ سَاكِتاً ... فَغَيْرُهُمُ بِالفَتْحِ وَالرَّفْعِ أَقْبَلا
وَفِي الرَّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالغَيْبِ لَفْظُهَا ... وَبِالفَتْحِ وَاليَا الكَسْرُ وَالنُّونُ قُوبِلا

وهذه الأبيات منها ما هو منصوص عليه في الشاطبية وهو الأكثر، كالأضداد المذكورة، وإنما عمد أبو شامة على إعادة بنائها على ما ارتضاه؛ لأنه أراد أن يستقل بأبيات على مسائل مخصوصة، ولا أرى أن هـذا موطن ذكرها؛ لأن غالبها هنا لا يتأتى الاستدراك به على الإمام الشاطبي، وبعضها الاستدراك فيه ظاهر، كقوله ابتداءً: " وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الحَرْفَ رَمْزَ رِجَالِه بأحْرُفِهِمْ ".

ووجه الاستدراك: أن الإمام الشاطبي قال في هذا المقام: "وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الحَرْفَ أُسْمِي رِجَالَهُ " ومعلوم أن التسميةَ غيرُ الرمز، والرموز لا تكون أسماءً إلا على تأويل، والإمام الشاطبي يقصد الرمز والتسمية معاً، وغالب اعتماده على الرمز، وعبارته تحتمل التأويل، وعبارة أبي شامة نصٌّ في الدلالة.

ومما يصحُّ جعلُه استدراكاً من أبياته السالفة قولُه –رحمه الله–: " وَطَوْراً أُسَمِّيهِمْ فَلا رَمْزَ مَعْهُمُ "، ويعني بذلك أنه متى ما سمى القارئَ أو الراويَ فلا يصح جعل ما يليه رمزاً، وهذه المسألة تقدم تقريرها قريباً عند الاستدراك الثالث من هذا المبحث، لكنه هناك ضمن استدراكه في نظم الشاطبي، وهنا أفرده مستقلاً.

الاستدراك الرابع: عند قول الإمام الشاطبي[٢٢] –رحمه الله تعالى–:

وَسَوْفَ أُسَمِّيْ حَيْثُ يَسْمَحُ نَظْمُهُ ... بِهِ مُوْضِحاً جِيْداً مُعَمّاً وَمخْوَلا

ومقصود الإمام الشاطبي أنه متى ما سمح له النظم بتسمية القارئ بدلاً من الرمز فإنه يفعل ذلك، وقد استوعب بشرطه جميع السبعة ورواهم الأربعة عشر على ما أفاده أبو شامة(٢٣)، غير أنه استدرك عليه أمراً ظاهراً، وهو أن البيت مفتقرٌ إلى تنبيه؛ قد التزمه الإمام الشاطبي من غير تصريح به؛ وهو أنه إذا صرَّح باسم القارئ لا يأتي معه برمز، قال السمين[٢٤]: "وقد علم بالاستقراء من حاله في هذه القصيدة أنه لا يأتي برمز مع التصريح بالاسم" اهـ.

وقال أبو شامة[٢٥] محرراً موضع الاستدراك: "فلو أنه بيَّن ذلك في موضع تلك الألفاظ لكان أولى، نحو أن يقول:

وَسَوْفَ أُسَمِّيْ حَيْثُ يَسْمَحُ نَظْمُهُ بِهِ خَالِياً مِنْ كُلِّ رَمْزٍ لِيُقْبَلا

واستدراك أبي شامة هنا في محله بلا ريب، والغريب مع أهمية هذا القيد إلا أن الإمام الشاطبي أغفله، ولذا أطبق الشراح على الاعتداد به، ولو لم يصرح به، ونصوا على ذلك في شروحهم؛ إذ عدم الاعتداد به يناقض مقاصد القصيدة، ويفسد دلالاتها[٢٦]، وقد صرَّح بهذا الشرط لأهميته بعض من جاء بعده ممن نحا نحوه، كابن مالك في قصيدته[٢٧] في قوله: "ولا رَمْزٌ إذَا اسْمُ امْرِئٍ بَدَا ".

المبحث الثاني: الاستدراكات الواردة في باب البسملة

أورد الإمام أبو شامة في هذا الباب استدراكاً واحداً عند قول الإمام الشاطبي -رحمه الله تعالى-[٢٨]:

وَلا بُدَّ مِنْهَا فِيْ ابْتِدَائِكَ سُوْرَةً سِوَاهَا وَفِيْ الأَجْزَاءِ خَيَّرَ مَنْ تَلا

والوجه عنده على ما قرره: أن قول الإمام الشاطبي: (سورةً) نكرة في كلام موجب فلا عموم لها إلا من جهة المعنى، قال -رحمه الله-[٢٩]: " فكأنه قال: مهما ابتدأت سورة سوى براءة فبسمل، ولو قال: "وَلا بُدَّ مِنْهَا فِيْ ابْتِدَا كُلِّ سُوْرَةٍ سِوَاهَا" لزال هذا الإشكال" اهـ.

وقد نقل السمين كلام أبي شامة ثم قال[٣٠]: " وفيه نظر ".

قلت: وكلام الإمام الشاطبي ظاهر المقصد، ولذا قال أبو عبدالله الفاسي في شرحه[٣١]: " وتنكير (سورة) على معنى: أي سورة كانت من جنس السور، كما تقول: ادفع هذه الدراهم إلى رجل، أيْ: أيَّ رجل من هذا الجنس، ومنه: { اطْرَحُوهُ أَرْضاً }[٣٢]، ولذلك استثنى براءة منها " اهـ.

وقال الإمام الجعبري[٣٣] في كنْز المعاني[٣٤]: " والنكرة في الإيجاب تعم بتقدير: أيِّ سورة، فلهذا استثنى براءة " اهـ.

وعليه فما أضافه الإمام أبو شامة في استدراكه يغني عنه ما يفهم لزاماً من سياق الإمام الشاطبي، كما يفهم أيضاً من استثنائه سورة براءة على ما قرَّره الإمام الجعبري -رحم الله الجميع-. مع أن ما اعتمد عليه أبو شامة في استدراكه خلاف ما هو مقرر في الأصول[٣٥].

المبحث الثالث: الاستدراكات الواردة في باب سورة أم القرآن

أورد أبو شامة فيها على الإمام الشاطبي أربعة استدراكات:

الاستدراك الأول:

عند قول الإمام الشاطبي –رحمه الله تعالى–(٣٦):

وَمَالِكِ يَوْمِ الدِّيْنِ رَاوِيْه نَاصِرٌ

فقد تعقبه الإمام أبو شامة على قوله، والوجه عنده أن قيد القراءة الذي يكشف كيفية أدائها غير ظاهر في ترجمته، قال –رحمه الله–(٣٧): " وكان التقييد ممكناً له لو قال: وَمَالِكِ مَمْدُوْداً نَصِيْرُ رُوَاتِه " اهـ. هذا كلام أبي شامة، وحجة الإمام الشاطبي أن هذه الترجمة مما استغني باللفظ عن القيد فيها وذلك جارٍ على منهجه في قصيدته فهو القائل(٣٨):

وَبِاللَفْظِ أَسْتَغْنِيْ عَنِ القَيْدِ إنْ جَلا

ومما سوَّغ له ذلك اشتهار القراءتين على ما أفاده السمين في شرحه(٣٩).

ولكنَّ استدراك أبي شامة هنا آتٍ في محله؛ فإن الشهرة لا ترفع اللبس من كلِّ وجه، وادعاء الشهرة مما يتصور المنازعة فيه، ولا سيما وأن في الكلمة قراءات أخر لا تدفعها ترجمة الإمام الشاطبي، كقراءة (مَلْكِ) بسكون اللام(٤٠)، و(مَلَكَ) فعلاً ماضياً(٤١)، فقول أبي شامة (ممدوداً) يعين قراءة الباقين بالقصر، ولا ترد على هذا الضابط احتمال قراءات أخرى؛ وذلك أن كسر اللام، وجر الكاف مانع من ذلك؛ حيث إن استدراك أبي شامة نصٌّ في أن الخلاف في الألف لا غير.

ومع حسن استدراك أبي شامة –رحمه الله– إلا أن ابن مالك في قصيدته الدالية قد جاء بأحسنَ من ذلك، حيث يقول في الموضع المعني نفسه(٤٢):

هُنا مَلِكِ امْدُدْ للكِسَائِيْ وَعَاصِمٍ

أما قوله: (امدد) فقد وافق عليه أبا شامة، وإنما زاد عليه في تعيين محل الخلاف؛ وأنه في سورة الفاتحة فقط، ولا يتعداها إلى غيرها في قوله: (هنا) فإنه قاضٍ بالتعيين، وقد تبعه على هذا التعيين الإمام الجعبري في استدراكه على الشاطبي في هذا الموضع، قال(٤٣): ولو قال: "وَمَالِكِ يَوْمِ المَدُّ رَاوِيْه نَاصِرٌ"؛ لكان أولى" اهـ.

وقبله أبو عبدالله الفاسي في اللآلئ الفريدة حيث قال(٤٤): "ولو قال: "وَمَالِكِ يَوْمِ الدِّيْنِ مَدَّ نَمَى رِضىً"، أو نحو ذلك لكان أوضح للمقصود" اهـ.

قلت: واستدراك جَمْعٍ من الشراح على الإمام الشاطبي في هذا الموضع يقوي وروده، والتسليمَ بصحته، على ما سبقَ إليه أبو شامة، رحم الله الجميع.

الاستدراك الثاني:

أورده أبو شامة عند قول الإمام الشاطبي –رحمه الله–:

وَعِنْدَ سِرَاطٍ وَالسِّرَاطِ لِقُنْبُلا بِحَيْثُ أَتَى

والوجه عنده أن الإمام الشاطبي لَفَظَ بالكلمة مجردة من أل مرة، ومعرفة بها مرة أخرى، قال[٤٥]: "ولو اقتصر على لفظ النكرة في الكل لحصل الغرض، فإن لام التعريف زائدة على الكلمة"، واستدل على ذلك –رحمه الله– بأن الكلمة تكون مجردة من أل وتتعرف بالإضافة كقوله تعالى: { صِرَاطِ اللهِ } قال –رحمه الله–[٤٦]: " ولو أنه قال:

....	سِرَاطٌ بِسِيْنٍ قُنْبُلٌ كَيْفَ أَقْبَلا
وَبِالصَّادِ بَاقِيْهِمْ وَزَاياً أَشِمَّهَا	....

لتمَّ له المقصود. والله أعلم " اهـ.

ثم إن استدراك أبي شامة هذا تضمن مع ما قصده أمرين:

أولهما: أنه نصَّ على كيفية قراءة قنبل، ولم تكن لتعرف في الشاطبية إلا من رسمها بالسين، على ما تقرر من أصول الإمام الشاطبي أنه قد يستغني بالرسم عن القيد في مواضع، مع أنه قد نوزع في ذلك لخفاء مسلكه، وقد ناقشه في عمله هذا الجعبري وقال مستدركاً عليه[٤٧]: "ولو قال:

وَسِيْنُ صِرَاطٍ وَالصِّرَاطِ لِقُنْبُلا

لكان أولى" اهـ.

ثانيهما: أنه نصَّ كذلك على قراءة الباقين في قوله: (وبالصاد باقيهم)، وهي في الشاطبية معلومة من الشهرة ومن مقابلة الصاد بالإشمام في قول الإمام الشاطبي –رحمه الله تعالى–[٤٨]: "وَالصَّادَ زَاياً أَشِمَّهَا".

وقد أحسن أبو شامة في نظمه هذا بذكر القيود، فغير خافٍ أن جلَّ اعتماد الإمام الشاطبي –رحمه الله تعالى– على القيود فذكرها، ولا سيَّما والمتعلم حديث عهد بنظمه لأنه في مفتتحه أولى؛ ليتدرب عليها، ويعتاد فهمها، والله أعلم.

وممن نحا نحو أبي شامة في النصِّ على كيفية قراءة قنبل –وقد يكون سبقه إلى ذلك– الإمام ابن مالك في قصيدته بقوله[٤٩]:

وَسِيْنُ صِرَاطٍ كَيْفَ جَا زَانَ وُرَّدَا

وممن سلك مسلك الإمام الشاطبي فاكتفى بالرسم الإمام ابن الجزري بقوله[٥٠]:

السِّرَاطَ مَعْ سِرَاطَ زِنْ

وقبله أبو حيان في منظومته عقد اللآلي بقوله[٥١]:

سِرَاطَ السِّرَاطَ كَيْفَ كَانَا لِقُنْبُلا

غير أن مسلك أبي شامة في تعيين كيفية القراءة سديد، حيث لا يحتاج لتأويل، ولا يتناوله اعتراض، ومثل هذا هو المراد في بحث مسائل العلم وتعيينها.

الاستدراك الثالث:

أورده أبو شامة –رحمه الله– عند قول الإمام الشاطبي –رحمه الله–[٥٢]:

عَلَيْهِمْ إِلَيْهِمْ حَمْزَةٌ وَلَدَيْهِمُو جَمِيْعاً بِضَمِّ الهَاءِ وَقْفاً وَمَوْصِلا

والوجه عنده: أن النظم يكشف قراءة حمزة فقط، وأنها بضم الهاء في الكلمات الثلاث، أما قراءة الباقين فلا تؤخذ من النظم؛ لأنهم يقرؤون بكسر الهاء، والكسر ليس ضداً للضم المذكور في النظم، فلا تتبين قراءتهم من قوله: (بضم الهاء). قال أبو شامة[٥٣]: "ولو قال: (بضم الكسر) لبان ذلك " اهـ.

ثم أتى أبو شامة بعد ذا بكلام غريب قال[٥٤]: "ولعله أراده، وسبق لسانه حال الإملاء إلى قوله: (بضم الهاء) " اهـ. قلت: ومثل هذا لا يتصور، وهو غريب، قال الجعبري مفنداً هذا الوَهْمَ[٥٥]: "ولو سبق في الإملاء، لاستدركه في الإقراء".

وأما استدراك أبي شامة فهو في محله، وقد وُجِّه عمل الإمام الشاطبي بأنه اعتمد على الشهرة، وبأن الهاء لم تفتح لغة[٥٦]، غير أن هذا الاعتراض لا ينهض؛ ذلك أن الإمام الشاطبي قَيَّدَ ما شابهه في قوله[٥٧]:

وَكَسْرُ بُيُوْتٍ وَالبُيُوْتَ يُضَمُّ عَنْ حِمَى جِلَّةٍ ....

فقابل بين الكسر والضم لما أراد تعيينهما، وهو ما قصده أبو شامة باستدراكه، ومثله في التنبه لهذا الأمر الإمام ابن الجزري –رحمه الله– في ذكره لكيفية القراءة بقوله[٥٨]:

عَلَيْهِمُو إِلَيْهِمُو لَدَيْهِمُو بِضَمِّ كَسْرِ الهَاءِ ظَبْيٌ فَهِمُ

وقيل[٥٩] إن الإمام الشاطبي أبان قراءة الباقين، وأنها بالكسر من قوله بعدُ[٦٠]:

وَفِيْ الوَصْلِ كَسْرُ الهَاءِ بِالضَّمِّ شَمْلَلا

وقوله –رحمه الله تعالى–:

وَقِفْ لِلْكُلِّ بِالكَسْرِ مُكْمِلا

لكنَّ هذا فيه تكلُّف ظاهر؛ لطول الفصل، وليس على هذا عمله –رحمه الله– بل إن عمله على خلافه كما تقدم.

الاستدراك الرابع:

عند قول الإمام الشاطبي –رحمه الله تعالى–[٦١]:

ومنْ قَبْلِ هَمْزِ القَطْعِ صِلْهَا لِوَرْشِهِمْ

والكلام هنا عن صلة ورش لميم الجمع؛ وأن ذلك فيما وقع قبله همزة قطع، وقد قدَّم الإمام الشاطبي قبل هذا البيت حكمها عند قالون وابن كثير في قوله[٦٢]:

وَصِلْ ضَمَّ مِيْمِ الجَمْـعِ قَبْـلَ مُحَـرَّكٍ ... دِرَاكـاً وَقَـالُوْنٌ بِتَخْيِيْـرِهِ جَـلا

ولأجل ذا اعترض أبو شامة قائلاً[٦٣]: "كان يلزمه أن يذكر مع ورش ابنَ كثير وقالون؛ لئلا يُظَنَّ أن هذا الموضع[٦٤] مختصٌ بورش، كما قال في باب الإمالة[٦٥]: "رَمَى صُحْبَةٌ أَعْمَى"، ولو قال: "وَمِنْ قَبْلِ هَمْزِ القَطْعِ وَافَقَ وَرْشُهُمْ" لحصل الغرض" اهـ.

لكنَّ استدراك أبي شامة لم يَسْلَم من استدراك عليه أيضاً؛ فإن قوله: (وَافَقَ) ملبسٌ من حيث إنه تقدم ذكر ابن كثير وقالون، فلا يدرى موافقته لأيهما[٦٦]، وليسا في الصلة على مذهب واحد كما هو معلوم، فلا يُدرَى أَوَافَق الأقربَ على التخيير، أو الأبعدَ على الصلة، قاله الجعبري[٦٧].

وعندي –والله أعلم– أن استدراك أبي شامة لم يضف جديداً على ترجمة الإمام الشاطبي، بل عبارته في ذلك تحتاج لتأويل على ما تقدم بيانه، غير أن السمين الحلبي في شرحه وجَّه عمل أبي شامة بقوله[٦٨]: "وقد ظهر لي جواب، وهو الأصلُ في الباب ابنُ كثير، وهو المتَحَدَّثُ عنه، وهو جازم بذلك بخلاف قالون فإن عنه خلافاً، فرجوع الموافقة لصاحب الأصل الذي لا خلاف عنه أولى" اهـ. وهذا منه –رحمه الله– أحسنُ ما يقال في توجيه عمل أبي شامة –رحم الله الجميع–.

المبحث الرابع: الاستدراكات الواردة في باب الإدغام الكبير

الاستدراك الأول:

أورده أبو شامة –رحمه الله– عند قول الإمام الشاطبي[٦٩]:

فَفِـيْ كِلْمَـةٍ عَنْـهُ مَنَاسِـكُكُمُ وَمَـا ... سَلَكْكُمْ وَبَاقِيْ البَابِ لَيْسَ مُعَوَّلا

وباعث الاستدراك عنده أن الإمام الشاطبي لم يذكر تعريفَ الإدغام الكبير وشرطَه، ويرى أبو شامة أن بيت الإمام الشاطبي هذا كان الشأن أن يُسْبَقَ ببيت يدلُّ على ما قصده، قال أبو شامة[٧٠]: "ووقع لي لو أنه قال عوضَ البيت السابق:

أَبُـوْ عَمْـرٍو البَـصْرِيُّ يُـدْغِمُ إِنْ تَحَـرْ ... رَكَا وَالتَقَـى المِـثْلانِ فِـيْ الثَّـانِيْ الاوَّلا

لكان شرحاً للإدغام الكبير الواقع في المثلين" اهـ.

وقد تفطن لما أشار إليه أبو شامة الإمامُ الجعبري في شرحه على الشاطبية، وأنشد في ذلك بيتاً يرى أحقيته بالتقديم على ترجمة الإمام الشاطبي، وهو قوله(٧١):

إِذَا حُــرِّكَ المِــثْلانِ أَوْ مَــا تَنَاسَــبَا　　　أَبُــوْ عَمْــرِهِمْ إِنْ خَــفَّ أَدْغَــمَ الاوَّلا

وفيه من الدلالة ما في بيت أبي شامة المتقدم، ولو أشار الإمام الشاطبي إلى ما استدركه عليه أبو شامة لكان أوفى بالمراد وأسلم.

الاستدراك الثاني:

أورده أبو شامة في خاتمة باب الإدغام الكبير عند قول الإمام الشاطبي(٧٢):

وَقَبْلَ يَئِسْنَ اليَــاءُ فِــيْ الــلاءِ عَــارِضٌ　　　سُكُوْناً أَوَ اصْــلاً فَهْــوَ يُظْهِــرُ مُــسْهِلا

ولا يخفى أن هذه الترجمة من التراجم المشكلة في الشاطبية، ومحصل كلام الناظم -رحمه الله- أن السوسي قرأ قوله تعالى: { وَاللائِي يَئِسْنَ } في سورة الطلاق بحذف الياء بعد الهمزة، وله في الهمزة بعد ذلك وجهان؛ تسهيلها بين بين مع المد والقصر، وإبدالها ياءً ساكنة مع المد المشبع للساكن، وعلى هذا الوجه يجتمع حرفان متماثلان في كلمتين: الأول ساكن والثاني متحرك، والقواعد تقضي بوجوب إدغام الأول في الثاني للسوسي، بل لجميع القراء على ما تقتضيه الأصول.

ولكن الناظم هنا أخبر أن السوسي قرأ على وجه الإبدال بإظهار هذه الياء الساكنة، وعلَّلَ الإظهار بأن سكونها عارض، أو هي في نفسها عارضة؛ لأن أصلها الهمز، ولأجله امتنع الإدغام وتعين الإظهار له(٧٣).

والذي دفع أبو شامة للاستدراك على الإمام الشاطبي هنا هو أنه لم يرتض العلة التي ذكرها الإمام الشاطبي في نظمه، وهي كون سكون الياء عارض، أو هي في نفسها عارضة؛ وذلك أن أصلها بياء ساكنة بعد همزة مكسورة فاستثقل ذلك فحذفت الياء لكونها متطرفة بعد كسرة كما حذفت في الرامِ والقاضِ فبقيت اللاءِ بهمزة مكسورة فقلبت ياءً مكسورة على غير قياس؛ إذ القياس تسهيلها بين بين، ثم استثقلت الكسرة على الياء فحذفت(٧٤).

قال أبو شامة(٧٥): "وكلا التعليلين غير مستقيم، أما السكون العارض فغير صالح لأن يمنع الإدغام كما لم يمنع في نحو: { فَاصْبِرْ لِحُكْمِ }، { وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ }، وأما إن كانت في نفسها عارضة وأصلها همزة فكان ينبغي أن يجري فيها الوجهان المتقدمان(٧٦) في { يَبْتَغِ } ونحوه، نظراً إلى الأصل وإلى ما

عليه اللفظ الآن".

ثم ارتضى أبو شامة بعد مزيد تقرير أن العلة في الإظهار في هذه الكلمة عدم التقاء المثلين أصلاً، بسبب أن أبا عمرو –رحمه الله– كان يقرأ هذه الكلمة بتسهيل الهمزة، وعبروا عنه بياء مختلسة الكسرة. قال أبو شامة(٧٧): "ومن عبر من الرواة عن قراءة أبي عمرو بإسكان الياء خفي عنه أمر التسهيل فلم يضبطه، والله أعلم، وقد نظمتُ هذا التعليل الصحيح فقلت:

وَقَبْلَ يَئِسْنَ اليَاءُ فِي اللاءِ هَمْزَةٌ ... مُلَيَّنَةٌ حَقّاً فَأَظْهِرْ مُسَهِّلا"

هذا هو استدراك أبي شامة وهذا وجهه كما تراه، غير أن السمين الحلبي في العقد النضيد نقضه من أصله، وأورد عليه جملة اعتراضات، وناقشه فيما ذهب إليه من علة الإظهار في كلام يطول(٧٨)، غير أن مما يتعين ذكره رده على ما جعله أبو شامة توطئة لتعليله من خفاء أمر التسهيل على الرواة، فقد نقضه السمين معظماً جانب الرواية بقوله(٧٩): "ومثل ذلك لا ينبغي أن يقال؛ لأن نسبة الرواة إلى مثل ذلك يؤدي إلى عدم الوثوق بنقلهم".

وما قرَّره السمين لا سبيل إلى دفعه على عادته –رحمه الله– في الغيرة على حروف كتاب الله تعالى، وهو متعين الفهم والإدراك على كل منشغل بعلم القراءات، فلولا اعتبار هذا الأصل الأصيل لدبَّ الخلاف والتشكيك في سائر القراءات القرآنية.

وعليه فاستدراك أبي شامة –رحمه الله– بهذا الاعتبار ينبغي ألا يَرِدَ بحال، على أنه ناقش ترجمة الإمام الشاطبي في بعض دلالاتها، وتجاوز ذلك إلى ما قرره، وليس ذلك من عادته، رحم الله الجميع.

المبحث الخامس: الاستدراكات الواردة في باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين

أورد أبو شامة في هذا الباب أربعة استدراكات:

الاستدراك الأول: عند قول الإمام الشاطبي –رحمه الله تعالى–(٨٠):

وَإِدْغَامُ ذِيْ التَّحْرِيْمِ طَلَّقَكُنَّ قُلْ ... أَحَقُّ وَبِالتَّأْنِيْثِ وَالجَمْعِ أُثْقِلا

ووجه استدراكه على الإمام الشاطبي أنه جعل الثقل الذي أدرك الكلمة سبباً في إدغامها؛ والثقل حصل لها بمجموع أمرين على ما أفادته ترجمة الإمام الشاطبي؛ وهما التأنيث والجمع(٨١)، ولم يكتف أبو شامة بهاتين العلتين، وزاد علة تحرك النون، وقال بعد ذلك(٨٢): " فإن أردت نظم المرجحات الثلاثة فقل:

وَطَلَّقَكُـنَّ ادْغِـمْ أَحَـقُّ فَنُوْنُـهُ مُحَرَّكَةٌ جَمْـعُ الْمُؤَنَّـثِ ثُقِّـلا ".

وهذا الاستدراك نَقَلَه السمين(٨٣)، ولم يعقب عليه بشيء، وفيه زيادة فائدة كما ترى فلا مانع من اعتباره. والله أعلم.

الاستدراك الثاني: أورده أبو شامة عند قول الإمام الشاطبي في ذكره لموانع الإدغام(٨٤):

إِذَا لَمْ يُنَوَّنْ أَوْ يَكُـنْ تَـا مُخَاطَـبٍ وَمَـا لَـيْسَ مَجْزُوْمـاً وَلا مُتَـثَقِّلا

والوجه عند أبي شامة أن الإمام الشاطبي لم يتعقب الموانع بالتمثيل لها كما فعل عند ذكره لموانـع إدغـام المتماثلين، قال –رحمه الله–(٨٥): " وكان ذكر المتقاربين أولى لعسر أمثلته، وقد نظمتُ فيه بيتاً فقلت:

نَـذِيْرٌ لَكُـمْ مَثِّـلْ بِـهِ كُنْـتَ ثَاوِيـا وَلَمْ يُؤْتَ قَبْلَ السِّيْنِ هَـمَّ بِهَـا انْجَـلا

أراد: { وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ }، ولم يمكنه نظمه؛ لكثرة حركاته فقال: قَبْلَ السِّيْنِ " اهـ.

واستدراك أبي شامة هنا آتٍ في محله، وفيه توسعة على فهم القارئ، ولا سيَّما أن الشاطبي فعل ذلـك في الباب قبله، وقد اقتفى أثرَ أبي شامة هنا الإمامُ الجعبري حيث وضع استدراكاً على ترجمة الإمام الشاطبي نفسها ضمنها ذكر الأمثلة، وجاء ذلك في سياق قال فيه(٨٦): " ولم يمثل الناظم لهذه الموانع وهي أولى، ومثالها بيت:

نَـصِيْرٌ لَقَـدْ خَلَقْـتَ طِيْنـاً مِثَالُهَـا وَلَمْ يُؤْتَ قَبْلِ الوُسْـعِ هَـمَّ بِهَـا فَـلا "

وعليه فاستدراك أبي شامة هذا من ألطف استدراكاته على الإمام الشاطبي، وأتَمّها فائدة؛ لما علمتَـه مـن الحاجة إلى المثال. والله أعلم.

الاستدراك الثالث: أورده أبو شامة عند شرحه لقول الإمام الشاطبي – رحمه الله –(٨٧):

فَمَعْ حَمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُـمَّ الزَّكَـاةَ قُـلْ وَقُلْ آتِ ذَالْ وَلْتَـأْتِ طَائِفَـةٌ عَـلا

وسبب وضعه الاستدراك هنا أمران؛ أولهما أن موضع الإدغام في لفظ الزكاة، وهو إدغامها في الثـاء في قوله: وآتوا الزكاة ثم توليتم غير ظاهر في الترجمة، والثاني أن في لفظ الترجمة تكراراً، ويعني بذلك مجيئه بـ قل في موضعين قريبين، قال أبو شامة: (٨٨) "ولو قال الزكاة ثم قل آت، لكان أولى؛ لأنه أبين لموضـع الإدغـام، وتخلص من تكرار لفظ قل".

وقد نقل السمينُ استدراكَ أبي شامة ولم يتعقبه بشئ(٨٩)، بل أعاد ترتيب البيت على مراد أبي شامة، ويمكن

أن يعتذر للإمام الشاطبي بتركة التعيين، لشهرة الموضع، وعليه عمل الإمام ابن الجزري في الطيبة بقوله[٩٠]:

وَالخُلْفُ فِي الزَّكَـاةَ وَالتَّـوْرَاةَ حَـلْ وَلْتَـأْتِ آتِ وَلِثَـا الخَمْـسُ الأُوَلْ

لكن يشكل على هذا أن الإمام الشاطبي في ترجمته ذكر أربعة مواضع، فنص على تعيين ثلاثة منها، وأرسل واحداً، وهو ما تعقبه أبو شامة فقيَّده كنظائره، وعلى التقييد عملُ ابن مالك في قصيدته بقوله[٩١]:

فَتَا الآتِ فِيْ ذَالٍ وَطَا وَبِشُمَّ تَا الزْ زَكَاةَ مَعَ التَّوْرَاةَ تَا جِئْتِ حَدِّدَا

وأما تكرار اللفظ فلا شك أن السلامة منه أحسن، وأبلغ في الكلام، وهو ما يرمي إليه أبو شامة في أحد مقاصد استدراكه على ما تمَّ بيانه، وعليه فاستدراك أبي شامة هنا، أضاف تنبيهاً، وأضفى جديداً، وهو حسن الدلالة في مقصده، والله أعلم.

الاستدراك الرابع: أورده في معرض شرحه لقول الإمام الشاطبي –رحمه الله–[٩٢]:

وَلا يَمْنَعُ الإِدْغَـامُ إِذْ هُـوَ عَـارِضٌ إِمَالَـةَ كَـالأَبْرَارِ وَالنَّـارِ أَثْقَـلا

ومن المناسب هنا قبل ذكر استدراك أبي شامة أن يُظهَرَ معنى البيت، ولو على عجالة من الكلام، فالشاطبي –رحمه الله– قَصَدَ في ترجمته التي أبصرها الآن أن الإمالة –التي سببها الكسر فذهبت بالإدغام– باقيةٌ على أصلها الذي يقتضي الإمالة؛ وإن زال سببها فزواله لأمر عارض هو الإدغام، والعارض لا يناقض الأصل الثابت، وذلك نحو: { فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ رَبَّنَا }، { وَتَوَفَّنَا مَعَ الأَبْرَارِ رَبَّنَا }[٩٣]، ومن هنا جاء استدراك أبي شامة فهو يرى أن هذه المسألة من مسائل الإمالة، وبابها أليق بها من باب الإدغام، وقال –رحمه الله–[٩٤]: " وقد ذكر في باب الإمالة أن عروض الوقف لا يمنع الإمالة[٩٥] فالإدغام معه كذلك، وكان يغنيه عن البيتين هنا وثمَّ أن يقول:

وَلا يَمْنَـعُ الإِدْغَـامُ وَالوَقْـفُ سَـاكِناً إِمَالَةَ مَا لِلْكَـسْرِ فِـيْ الوَصْـلِ مُـيِّلا

فيستغني عن مفردين في بابين بهذا البيت الواحد في باب الإمالة " اهـ.

وقد نازعه السمين الحلبي فيما ذهب إليه، واعترض على ما اعتمد عليه من كون باب الإمالة أولى بهذه المسألة وقال[٩٦]: " بل الظاهر التساوي؛ إذ لكل منهما مسوغ " اهـ.

غير أن الجعبري في كنْز المعاني نصر مسلك أبي شامة، واقتفى أثره في الاستدراك على الإمام الشاطبي في المسألة نفسها، ولأجل العلة بعينها، وقال[٩٧]: "وكان يغنيه عن البيت أن يقول في الإمالة مثل:

وَلا يَمْنَعُ الإِسْكَانُ فِيْ الوَقْفِ عَارِضاً وَالادْغَامُ مَـا لِكَـسْرَةِ الـرَّاءِ مُـيِّلا " اه.

ومع هذا فلا تثريب على الإمام الشاطبي في فعله، وكلامُ السمين في تساوي البابين بأحقية الترجمة وجيـهٌ سديدٌ؛ وإذا كان الأمر كذلك فلا حرج مع ما في التكرار من المصلحة، ولا سيما والفصل بين البابين طويل في الشاطبية، وعمل الإدغام مغاير لعمل الإمالة كما هو مقرر معلوم.

وعلى مراد أبي شامة جاءت ترجمة الإمام ابن الجزري في النشر حين عقد المسألة بعمومها في آخـر بـاب الإمالة بقوله(٩٨):

وَلَيْسَ إِدْغَـامٌ وَوَقْـفٌ إِنْ سَـكَنْ يَمْنَـعُ مَـا يُمَـالُ لِلْكَـسْرِ .....

المبحث السادس: الاستدراكات الواردة في باب هاء الكناية

أورد أبو شامة على الإمام الشاطبي في هذا الباب استدراكاً واحداً، وذلك عند قول الإمام الشاطبي في خاتمة الباب(٩٩):

وَعَـى نَفَـرٌ أَرْجِئْـهُ بِـالهَمْزِ سَـاكِناً وَفِيْ الهَاءِ ضَـمٌّ لَـفَّ دَعْـوَاهُ حَـرْمَلا
وَأَسْكِنْ نَـصِيْراً فَـازَ وَاكْـسِرْ لِغَيْـرِهِمْ وَصِـلْهَا جَـوَاداً دُوْنَ رَيْـبٍ لِتُوْصَـلا

هذه الترجمة عقدها الإمام الشاطبي في بيان خلاف السبعة في كلمة { أَرْجِئْهُ } في موضعيها في الأعـراف والشعراء(١٠٠)، وقد حوت ترجمته ستَّ قراءات: ثلاث بالهمز، وثلاث بلا همز(١٠١)، واستظهارها من الـنظم يحتاج إلى دربة وممارسة، ولا يستطيعه كل أحد، وهو ما حدا بأبي شامة أن يعترض البيت باستدراك، فإنه بعـد أن قرر تراجم البيتين واستنبط القراءات منهما قال(١٠٢): " وقد جمعت هذه القراءات الست في بيت واحد، في النصف الأول قراءات الهمز الثلاث، وفي النصف الثاني قراءات من لم يهمز الثلاث فقلت:

وَأَرجِئْه مِلْ وَالضَّمَّ حُزْ صِلْهُ دَعْ لَنَـا وَأَرجِهْ فِ نَلْ صِلْ جِى رِضىً قَصْرُهُ بَـلا"

ثم شرع في شرح نظمه، وهو لطيف كما ترى، وينأى بالترجمة عما قد يُلْبس، فإن ترجمة الشاطبي مع مـا فيها من صعوبة استنباط القراءة، لم تسلم من اعتراض نبَّه عليه المتقدمون فإن قوله: (سَاكِناً) معترضٌ عليه من وجهين:

الأول: أنه لفظ به ساكناً فلا فائدة في تقييده لفظاً.

الثاني: أنه يوهم أن قراءة الباقين بالتحريك المطلق، وهو الفتح على ما تقتضيه أصول الـشاطبي، ولـيس

الأمر كذلك[١٠٣].

وقد أجيب عن هذين الاعتراضين بما لا يدفعهما من كلِّ وجه، غير أن أبا عبد الله الفاسي[١٠٤] في شرحه أغلق باب الاعتراض من أصله بقوله: " إذا احتمل الكلام ما يليق ومالا يليق حُملَ على ما يليق " يريد بذلك كيفية قراءة الباقين، وأنها لا تليق أن تكون بتحريك الهمز، وإن كان النظم في ذلك محتملاً، غير أن هذا المسلك منه –رحمه الله– لو صحَّ اعتباره لما كان هناك حاجة لكثير من الأضداد والقواعد التي ذكرها الناظم في مقدمة قصيدته، وعليه فنظم أبي شامة فيه السلامة مما ذكر، وقد تقرَّرَ أن السلامة لا يعدلها شيء.

المبحث السابع: الاستدراكات الواردة في باب المد والقصر

أورد أبو شامة على الإمام الشاطبي في هذا الباب استدراكين:

الاستدراك الأول: عند قول الإمام الشاطبي –رحمه الله– في ذكره لمذهب ورش في تثليث البدل[١٠٥]:

وَمَـــا بَعْـــدَ هَمْـــزٍ ثَابِـــتٍ أَوْ مُغَيَّـــرٍ فَقَصْرٌ وَقَدْ يُرْوَى لِوَرْشٍ مُطَوَّلا

وَوَسَّـــــطَهُ قَـــــوْمٌ ....

ومحل الاستدراك عند ذكر مذهب التوسط عنه في قوله: ووسطه قوم، وبيان ذلك عند أبي شامة، أن قوله: ووسطه قوم لا يمنع أن يكون رمزاً لخلاد، قال أبو شامة في تقرير هذا: [١٠٦] "ولا مانع من أن يكون لفظ قوم في بيت الشاطبي رمزاً لخلاد على اصطلاحه كما قال فيما مضى[١٠٧]: حمى صفوه قوم، فكان ينبغي له أن يأتي بلفظ يزيل هذا الاحتمال؛ مثل أن يقول: وبالمدَّة الوسطى كآمن، أو يقول: ووسطه أيضاً"اهــــ، وكـــلام أبي شامة ظاهر القصد، وأحسن ما يعتذر به عن الإمام الشاطبي ما نقله السمين في العقد النضيد بقولـــه: [١٠٨] " والقاف في قوم ليست برمز؛ لأن التقدير: وسطه عنه قوم، وقد تقدم أنه لا يجمـــع بـــين الاســـم الـــصريح والرمز[١٠٩]، ولكن ظاهر لفظه يوهم ذلك"، وما قرَّره السمين من حصول الوهم صحيح، ولأجل ذا تعقبـــه على هذه الترجمة أيضاً الإمام الجعبري في كنز المعاني، وقال بعد أن ذكر اللبس الحاصل بالترجمة[١١٠]: " ولـــو قال بعض لارتفع "، يعني اللبس، لكن الصحيح أن اللبس لا يرتفع بمثل هذا لاحتمال أن تكون البـــاء رمـــز لقالون أيضاً، فتعود المسألة على حالتها الأولى، فاستدراك أبي شامة في هذا المقام أتم وأكمل، والله تعالى أعلم.

الاستدراك الثاني: عند قول الإمام الشاطبي –رحمه الله تعالى–[١١١] في ذكره للمستثنيات من مدِّ البـــدل لورش:

وَمَا بَعْدَ هَمْـــزِ الوَصْـــلِ إِيْـــتِ وَبَعْـــضُهُمْ يُؤَاخِـــــذُكُمْ آلانَ مُـــــسْتَفْهِماً تَـــــلا

فقد استدرك أبو شامة على الإمام الشاطبي في ترجمته هذه أموراً:

أولها: أن قوله: "وَمَا بَعْدَ هَمْزِ الوَصْلِ إيتِ" قد يفهم منه تخصيصه بالمثال المذكور فحسب.

ثانيها: أن الحكم في همز الوصل إنما هو في حال البدء بها، وليس في الترجمة تعيين ذلك.

ثالثها: أن قوله: "وَبَعْضُهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ " يفهم منه أن استثناء المد في هذه الكلمة عند البعض، وليس كذلك بل استثناؤها محلُّ إجماع بين الرواة، كما نصَّ عليه في النشر(١١٢).

رابعها: أن رسم الكلمة في الترجمة موصولة بضمير الكاف قد يفهم منه تعيين الحكم بها ما دامت بهذا الرسم، ولهذا قال السمين(١١٣): " وكان ينبغي للمصنف أن ينبه على أن { يُؤَاخِذُكُمْ } وبابه من نحو: { لا تُؤَاخِذْنَا }، { وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللهَ }، في الحكم واحد حتى لا يتوهم خصوصيته بهذه اللفظة فقط ".

خامسها: أن الإمام الشاطبي في ترجمته لم يعين الألف التي يتعين قصرها في كلمة { الآنَ } المستفهم بها هل هي الواقعة قبل اللام، أم التي بعدها، وفهم هذا متعين.

هذه جملة ما أورده أبو شامة من استدراكات(١١٤)، وهي واردة صحيحة الاعتبار، ثم أتى –رحمه الله– بما استدركه على الإمام الشاطبي بقوله:

وَمَا بَعْدَ هَمْزِ الوَصْلِ بَدْءاً كَإِيْتِ مَعْ يُؤَاخِذُ زَادَ البَعْضُ آلانَ قَصْرُ لا

ثم قال –رحمه الله– عن بيته(١١٥): " ففي هذا البيت الذي نظمته خمسة أشياء فاتت بيت الشاطبي –رحمه الله تعالى–؛ وهي تصريح التمثيل بـ{ إيت }، وذكر البدء، وإدراج مع المستثنى المتفق عليه، وتعريته من الضمير ليعم، وبيان موضع المستثنى من { الآن }" اهـ.

وقوله في بيته: (قَصْرُ لا) هو ما أراده من تعيين محل الألف التي حقها القصر في هذه الكلمة وهي الواقعة بعد اللام، لإخراج الواقعة قبلها، فإنها لا يحتملها بيته المذكور.

والعجيب مع توارد هذه الاستدراكات ووضوحها إلا أن السمين في شرحه لم يحتفل بها، ولم يعرج على بيت أبي شامة، مع أنه اتفق له أن وافقه على بعض ما ذكره، والله أعلم.

المبحث الثامن: الاستدراكات الواردة في باب الهمزتين من كلمة

أورد أبو شامة على الإمام الشاطبي في هذا الباب خمسة استدراكات:

الاستدراك الأول: عند قول الإمام الشاطبي[١١٦]:

وَفِـــيْ كُلِّهَـــا حَفْـــصٌ وَأَبْـــدَلَ قُنْبُـــلٌ فِيْ الاعْرَافِ مِنْهَا الوَاوَ وَالْمُلْكِ مُوْصَلا

ولتعلم أن الترجمة في أصلها هنا معقودة لذكر الخلاف في كلمة { ءَامَنْتُمْ } في سورها الثلاث في الأعراف وطه والشعراء[١١٧]، كما دلَّ عليه البيت المصدر به الخلاف في هذه الكلمة في قوله –رحمه الله تعالى–:

وَطَهَ وَفِيْ الأَعْـرَافِ وَالـشُّعَرَا بِهَـا ءَأَمَنْتُمُـو لِلْكُـلِّ ثَالِثـاً ابْـدِلا

وليس على هذا اعتراض أبي شامة، وإنما اعترض على عمل الإمام الشاطبي بذكره موضع سورة الملك[١١٨] في قوله: " وَالْمُلْكِ مُوْصَلا ". قال أبو شامة معلِّلاً ذلك[١١٩]: "وحكم التي في الملك حكم { ءَأَنْذَرْتَهُمْ } وشبهه؛ لأنه ليس فيها إلا همزتان[١٢٠]، ولم يكن له حاجة بذكر التي في الملك هنا، فإنها ليست بلفظ هذه الكلمة، ولأنه قد أفرد لها بيتاً في سورها[١٢١]، فلو قال هنا:

فِيْ الاعْرَافِ مِنْهَا الوَاوَ فِيْ الوَصْلِ مُوْصَلا

بفتح الصاد من "مُوصَلا" لكان أولى وأبين" اهـ.

واعتبر السمينُ عملَ الإمام الشاطبي استطراداً وتبرعاً، وأعقب ذلك بقوله[١٢٢]: "ساقه إلى هذا ما ذكرت من مشاركة همزة { ءَأَمِنتُم } في إبدال كل منهما واواً لما تقدم، والعلماء يضمون المسألة إلى أخرى إذا شاركتها في أدنى حكم" اهـ.

وما ذكره السمين –رحمه الله– وجيهٌ لو كان مسلك الإمام الشاطبي على وفاقه دوماً في تراجم قصيدته جميعها، وليس الأمر كذلك؛ فإنه لا يستطرد في جمع النظائر كما يصنع ابن الجزري في طيبة النشر مثلاً، وهذا أمر يدركه من له عناية بالشاطبية.

ثم إن السمين نفسه نقل اعتراض بعضهم بقوله[١٢٣]:" واعتُرِضَ على المصنف أيضاً بأنه كان ينبغي أن يذكر هنا مسألة: { ءَأَلِهَتُنَا خَيْرٌ } في سورة الزخرف[١٢٤] فإنها من الباب حقيقة؛ إذ اجتمع فيها ثلاثُ همزات، فذكرها أولى من ذكر { ءَأَمِنتُم } في الملك، وأجيب عنه بأنه خاف السآمة من التطويل في الكلام على لفظ {ءَأَمَنْتُم }؛ فإنها استوعبت ثلاثة أبيات، وهذا لا يفيد؛ إذ لقائل أن يقول: كان ينبغي أن يترك الكلام في {ءَأَمِنتُم } في الملك ويذكر { ءَأَلِهَتُنَا خَيْرٌ }، وأيضاً فإنه كرر الكلام في { ءَأَمِنتُم } في الملك هنا وفي سورها " اهـ.

وهذه المناقشة من السمين تقوي مسلك أبي شامة، وأما الاعتذار بالتطويل فليس بشيء، على ما أفاده السمين، بل يمكن أن يقال: إن من التطويل أن تُذكَر الترجمةُ نفسها في موضعين، وليس التطويل أن تستأنف ترجمة جديدة لم يسبق عليها من الناظم كلام، وعليه فاستدراك أبي شامة له وجهٌ ظاهرٌ. والله تعالى أعلم.

الاستدراك الثاني: أورده أبو شامة عند قول الإمام الشاطبي –رحمه الله–[١٢٥]

فَلِلْكُلِّ ذَا أَوْلَى وَيَقْصُرُهُ الَّذِيْ ... يُسَهِّلُ عَنْ كُلٍّ كَالآنَ مُثِّلا

وليعلم ابتداءً أن الإشارة بقوله: ذا إلى تقديم وجه المد الطويل على التسهيل؛ في الكلمات التي وقعت فيها همزة الوصل بين لام ساكنة وهمزة استفهام؛ نحو: ءآلذكرين، ونظائرها[١٢٦]، واستدراك أبي شامة لا علاقة له بهذا، وإنما أفاد أنه قوله: كالآن، خبر لمبتدإ محذوف والتقدير: وذلك كالآن، وقوله: مثلا بعده جملة استئنافية، أي حصل تمثيل ذلك بما ذكرناه، قال[١٢٧]: " ولو قال بآلآن مثلا؛ لكان المعنى ظاهراً ولم يحتج إلى هذه التقديرات"، وإن كان إعراب أبي شامة مسلماً به، لكن المعنى عليها ظاهر الدلالة على المقصود، والله أعلم.

الاستدراك الثالث: أورده أبو شامة عند قول الإمام الشاطبي – رحمه الله–[١٢٨]

وَفِيْ سَبْعَةٍ لا خُلْفَ عَنْهُ بِمَرْيَمٍ ... وَفِيْ حَرْفَي الأَعْرَافِ وَالشُّعَرَا العُلا

وليعلم أن هذه الترجمة موصولة بمذهب هشام في الإدخال بالخلاف بين الهمزة المفتوحة والمكسورة في كلمة، إلا في سبعة مواضع فله الإدخال قولاً واحداً، وهذه الترجمة وتاليتها في تعدادها، غير أن قوله في الترجمة: لا خلف يلبس في المتعين بعد رفع الخلاف هل هو الإدخال أو عدمه، وقد قرر أبو شامة أن المتعين هو الإدخال بناءً على أصل قاعدته في الإدخال قبل المكسورة، وهو ما عليه فَهْمُ شراح القصيد[١٢٩]، لكن جاء أبو شامة باستدراكه بقوله: [١٣٠] " على أنه لو قال: سوى سبعة فالمدُّ حتمٌ بمريم، لزال هذا الإشكال، والله أعلم"اهـ.

واستدراك أبي شامة قاضٍ بالتعيين لوجه المد في هذه السبعة، فإيراده حَسَنٌ يرفع اللبس المحتمل، وقد نقله عنه السمين في العقد النضيد[١٣١] وأفاض في شرحه، والله أعلم.

الاستدراك الرابع: أورده أبو شامة عند قول الإمام الشاطبي – رحمه الله–، في تعداد المواضع السبعة المشار إليها قريباً: [١٣٢]

أَئِنَّكَ آئِفْكاً مَعاً فَوْقَ صَادِهَا ... وَفِيْ فُصِّلَتْ حَرْفٌ وَبِالخُلْفِ سُهِّلا

والوجه في استدراك أبي شامة، ما صرَّح به بقوله: [١٣٣] " وفي قوله معاً يوهم أن آئفكاً موضعان، كقوله[١٣٤]: نعمًا معاً، فلو قال: هما فوق صادها؛ لزال الإيهام"، وقد وافق الإمامُ الجعبري أبا شامة على هذا،

وقرَّر المعنى نفسَه؛ لرفع اللبس على ما أفاد[١٣٥]، ولكن اللبس مأمون على ما أفاده السمين[١٣٦]، من حيث إنه لم يوجد أئفكاً في الصافات إلا في موضع واحد، والله أعلم.

الاستدراك الخامس: أورده أبو شامة عند قول الإمام الشاطبي في خاتمة باب الهمزتين من كلمة، في ذكره لمذهب هشام في الهمزة المضمومة بعد فتح:

وَفِـــــيْ آلِ عِمْــــــرَانٍ رَوَوْا لِهِـــــشَامِهِمْ كَحَفْصٍ وَفِـــيْ البَـــاقِيْ كَقَـــالُوْنَ وَاعْـــتَلا

وهذا البيت تضمن مذهب التفصيل لهشام في المواضع الثلاثة؛ القصر والتحقيق في آل عمران، والمد والتسهيل في الموضعين الباقيين، وهو الذي قرأ به صاحب التيسير على أبي الحسن طاهر بن غلبون[١٣٧]، وهو ما يرى أبو شامة وجوب الاقتصار عليه، وقال في هذا السياق[١٣٨]: " ولو أنه نظم مقتصراً على ما في التيسير لقـــال مـــا كنت نظمته قديماً تسهيلاً على الطلبة:

ومدك قبل الضم برٌّ حبيبُه بخلف هشام في الثلاثة فصلا

ففي آل عمران يمد بخلفه وفي غيرها حتماً وبالخلف سهلا

أي مد حتماً بلا خلاف" اهـــ.

قال السمين[١٣٩]: " تبع ما في التيسير في إسقاط وجه القصر عن أبي عمرو، وفي إسقاطه القصر والتحقيـــق في السور الثلاث"، فالتحقيق مع القصر في المواضع الثلاث من زيادات القصيد؛ لأن صاحب التيسير لم يذكر لـــه إلا التحقيق مع المد في المواضع الثلاثة[١٤٠]، وهذا هو وجه استدراك أبي شامة، والله أعلم.

المبحث التاسع

الاستدراكات الواردة في باب وقف حمزة وهشام على الهمز

أورد أبو شامة على الإمام الشاطبي أربعة استدراكات:

الاستدراك الأول: عند قول الإمام الشاطبي[١٤١]:

وَرِئْيـــاً عَلَـــى إِظْهَـــارِهِ وَادِّغَامِـــهِ وَبَعْضٌ بِكَسْرِ الهَـــا لِيَـــاءٍ تَحَـــوَّلا

وهذه الترجمة من جملة المسائل المتفرقة التي ذكرها الإمام الشاطبي في هذا الباب، وكلامه في الترجمة علـــى لفظ { رِئْياً } في قوله تعالى في سورة مريم[١٤٢]: { هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثاً وَرِئْياً }؛ فأفاد –رحمه الله– أن فيها وجهين هما: الإظهار والإدغام، وقد قرر العلماء –وعليه النصُّ في التيسير[١٤٣]– أن هذا الحكم ليس خاصـــاً بهـــذه

الكلمة وحدها، بل مثلها في الحكم كذلك قوله تعالى[١٤٤]: { وَتُؤْوِي إِلَيْكَ }، وقوله سبحانه[١٤٥]: {وَفَصِيلَتُهُ الَّتِي تُؤْوِيهِ }، فهما من هذا الباب[١٤٦]، ومن هنا جاء استدراك أبي شامة –رحمه الله–، فقرَّر ما تقدم من اتحاد الحكم في الكلمات الثلاث ثم قال[١٤٧]: " وكان يمكنه أن يقول: وَرِئْياً وَتُؤْوِيْ أَظْهِرَنْ أَدْغِمَنْ مَعاً ".

وما ذكره أبو شامة وجيه، وقد اعتذر للشاطبي بأنه نبه بـ{ رِئْياً } عليهما، ولكن هذا لا يوازي التصريح بحال، حتى قال السمين[١٤٨]: "ولعمري، إن التنبيه عليهما لمطلوب، كم رأيناهم يقطعون النظير عن نظيره ".

وممن استدرك على الناظم هنا للحاجة إليه أبو عبدالله الفاسي بقوله[١٤٩]: "والحكم في { وَتُؤْوِي } و{تُؤْوِيهِ } بعد الإبدال كالحكم في { وَرِئْياً }، وقد نصَّ في التيسير على ذلك، ولم يذكره الناظم رحمه الله؛ لما في { وَرِئْياً } من التنبيه عليه، ولو قال:

وَأَظْهَرَ رِئْياً ثُمَّ تُؤْوِيْ وَأَدْغَمَا

لكان أبين" اهـ.

الاستدراك الثاني: عند قول الإمام الشاطبي –رحمه الله– في ذكره وجه الإدغام في الواو والياء الزائدتين[١٥٠]:

وَيُدْغِمُ فِيْهِ الوَاوَ وَاليَاءَ مُبْدِلاً   إِذَا زِيْدَتَا مِنْ قَبْلُ حَتَّى يُفَصِّلا

والوجه عنده أن الواو والياء الأصليتين نحو { سوءاً }، و{ شَيء } يجوز فيهما الإدغام عند البعض، وقد عقد الإمام الشاطبي لهذه المسألة ترجمة بقوله في آخر الباب[١٥١]:

وَمَا وَاوٌ اصْلِيٌّ تَسَكَّنَ قَبْلَهُ   أَوِ اليَا فَعَنْ بَعْضٍ بِالادْغَامِ حُمِّلا

وعليه فكان الأنسب والألصق بسياق الكلام ألا يفصل الإمام الشاطبي بين حكم الإدغام في الزائدتين والأصليتين فصلا طويلاً تخلله تراجم مغايرة كما فعل –رحمه الله–، قال أبو شامة[١٥٢]: " ولو قال بعد هذا البيت[١٥٣]:

وَإِنْ كَانَتَا أَصْلَيْنِ أَدْغَمَ بَعْضُهُمْ   كَشَيْءٍ وَسَوْءٍ وَهْوَ بِالنَّقْلِ فُضِّلا

لكان أظهر وأولى " اهـ.

وعلى جمع المسألتين لاتحاد الحكم جرى عمل المحقق ابن الجزري في طيبة النشر بقوله[١٥٤]:

وَالوَاوُ وَاليَا إِنْ يُزَادَا أَدْغِمَا   وَالبَعْضُ فِيْ الأَصْلِيِّ أَيْضاً أَدْغَمَا

وحَسَنَةُ هذا العمل ضم شمل المسائل ما دام الأمر معقوداً لما جاز دخول الإدغام عليه فمن المناسب استيعاب

مسائله، وعدم الفصل بينها بأجنبي عنها.

ولما أورد السمينُ اعتراضَ أبي شامة نصره وقال(١٥٥): " والاعتراضُ صحيحٌ " .

وقد نازع في صحة الاعتراض أبو عبدالله الفاسي في شرحه(١٥٦) بقوله عند حكم الإدغام في الأصليتين: " قال بعضهم: وكان ينبغي أن يكون هذا البيت(١٥٧) بعد قوله: "ويدغم فيه الواو والياء مبدلا".

قلت: وليس الأمر كما قال، بل هذا البيت حالٌّ في مكانه، مستقر في مركزه؛ لأن الناظم –رحمه الله– قدم ما يعتمد عليه من أحكام التخفيف في جميع أنواع الهمز وانقضى ذلك عند قوله: "وفي غير هذا بين بين"، ثم أردف ذلك بأحكام تتعلق ببعض ما سبق، وبأوجه زائدة لا تبلغ درجة ما ذكره في هذا الباب من الأوجه المذكورة " اهـ.

وجواب أبي عبدالله ليس بظاهر على ما أفاده السمين في شرحه(١٥٨) حين تعقبه على ما قاله، بل فيه تكلُّف، وما قاله أبو شامة واضح الطريق لا يُجَادَلُ على مثله، فلمُّ شتات المسائل مما يحتاجه كل متعلم، وهو أدعى إلى قرار المعلوم، وضبط مسائله.

الاستدراك الثالث: أورده أبو شامة على الإمام الشاطبي في معرض كلامه على مسائل الروم والإشمام، وما يجوز دخولهما عليه من أحكام هذا الباب، وهذه المسألة عقدها الإمام الشاطبي في بيتين بقوله(١٥٩):

وَأَشْـــمِمْ وَرُمْ فِيْمَـــا سِـــوَى مُتَبَـــدِّلٍ ... بِهَا حَرْفَ مَدٍّ وَاعْرِفِ البَابَ مَحْفِلا

وقوله(١٦٠):

وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيْـكُ أَوْ أَلِـفٌ مُحَـرْ ... رَكاً طَرَفـاً فَـالبَعْضُ بِـالرَّوْمِ سَـهَّلا

وأراد الإمام الشاطبي في البيت الأول ذكر ضابط ما يدخله الروم والإشمام؛ وهو أن يقال: يدخلان على كلِّ همز طرف قبله ساكن غير ألف(١٦١)، وأما البيت الثاني فذكر فيه حكم الهمز المتطرفة المسبوقة بمتحرك أو ألف، وأفاد أن حكمها التسهيل بالروم عن بعضهم(١٦٢)، كما دلَّ عليه قوله: " فَالبَعْضُ بِالرَّوْمِ سَهَّلا ".

فإن قيل: كيف عُلِمَ أن الهمزة متطرفة، والترجمة مفتقرة إلى النصِّ على ذلك؟

فالجواب عن مثل هذا سهل؛ إذ من المقرر عند أهل الفن أن الروم والإشمام عملهما في الطرف.

وأبو شامة –رحمه الله– لما أبلى بلاء حسناً في شرح ترجمة الإمام الشاطبي قال(١٦٣): " وقلتُ أنا بيتين قرَّبا معنى بيتيه على ما شرحناهما به:

وَأَشْمِمْ وَرُمْ فِـيْ كُـلِّ مَـا قَبْـلِ سَـاكِنٍ ... سِـوَى أَلِـفٍ وَامْنَعْهُمَـا المَـدَّ مُبْـدلا

وَذَلِـكَ فِيْمَـا قَبْلَـهُ أَلِـفٌ اوِ الــْ ... ـلَذِيْ حَرَّكُـواْ وَالـبَعْضُ بِـالرَّوْمِ سَـهَّلا

فانضبط في هذين البيتين على التفصيل كلُّ ما يدخله الروم والإشمام وما لا يدخلانه[١٦٤] "اهـ.
قال السمين بعد أن نقل استدراك أبي شامة[١٦٥]: " وما قاله حَسَنٌ ".
الاستدراك الرابع: جاء به أبو شامة عند قول الإمام الشاطبي –رحمه الله– في خاتمة الباب[١٦٦]:

وَمَنْ لَمْ يَرُمْ وَاعْتَدَّ مَحْضاً سُكُوْنَهُ ... وَأَلْحَقَ مَفْتُوْحاً فَقَدْ شَذَّ مُوْغِلا

وأبو شامة استدرك عليه بيتاً ضمَّنه علةَ من منع الروم على ما تقدم من جواز دخوله عليه، وجوَّز أبو شامة أن يكون سبب المنع النظر إلى أن حركة النقل والمدغم من جنس الحركة العارضة، وتلك لا يدخلها روم ولا إشمام فقاس هذه عليها، ثم أنشأ بيتاً ضمَّنه ذكر العلة الآنفة حيث يقول[١٦٧]: " ويُقَالُ في نظم هذا:

وَمَنْ لَمْ يَرُمْهُ أَوْ يُشِمَّ وَقَاسَهُ ... بِعَارِضِ شَكْلٍ كَانَ فِيْ الرَّأْيِ مُحْمَلا".

وذِكْرُ العلة مما قد يختلف فيه، وليس محل جزم من كل وجه، غير أن التصريح بها يزيد الحكم وضوحاً. والله أعلم.

ومن لطيف ما يُعلَم أن قول الإمام الشاطبي –رحمه الله–: " وَأَلْحَقَ مَفْتُوْحاً " مختلف في فهم معناه بين أبي شامة، وأبي عبدالله الفاسي؛ فأبو شامة يفسر قوله: "وألحق مفتوحاً" بأن من منع ألحق المضموم والمكسور بالمفتوح في أن لا روم فيه[١٦٨]، وعلى هذا يكون الكلام في ترجمة الإمام الشاطبي موصولاً بما قبله، وأما أبو عبدالله الفاسي فعنده أن قوله: "وَأَلْحَقَ مَفْتُوْحاً" مسألة مستأنفة أدركها الشذوذ لا علاقة لها بسابقتها، والمعنى عنده "وَأَلْحَقَ مَفْتُوْحاً" أي: ألحقه بالمضموم والمكسور في جواز الروم فيه[١٦٩]، ووجه الشذوذ أن الروم في المفتوح ليس من مذهب القراء، وبمثل فهمه قال الجعبري في كنْز المعاني[١٧٠]، وقد استظهر السمينُ مذهبَ أبي عبدالله[١٧١]، وهو كذلك، والله أعلم.

المبحث العاشر: الاستدراكات الواردة في باب الإظهار والإدغام

أورد الإمام الشاطبي –رحمه الله– في هذا الباب أربعة أبيات يقول فيها[١٧٢]:

سَأَذْكُرُ أَلفَاظاً تَلِيْهَا حُرُوْفُهَا ... بالاظْهَارِ وَالإِدْغَامِ تُرْوَى وَتُجْتَلا
فَدُوْنَكَ إِذْ فِيْ بَيْتِهَا وَحُرُوْفَهَا ... وَمَا بَعْدُ بالتَّقْيِيْدِ قُدْهُ مُذَلَّلا
سَأُسْمِيْ وَبَعْدَ الْوَاوِ تَسْمُو حُرُوْفُ مَنْ ... تَسَمَّى عَلَى سِيْمَا تَرُوْقُ مُرَتَّلا
وَفِيْ دَالِ قَدْ أَيْضاً وَتَاءِ مُؤَنَّثٍ ... وَفِيْ هَلْ وَبَلْ فَاحْتَلْ بِذِهْنِكَ أَحْيَلا

وهذه الأبيات ضمنها الإمام الشاطبي مصطلحات خاصة يعتمد عليها في الأبواب التالية لهذا الباب، ولم يرتض أبو شامة مسلكَ الإمام الشاطبي في هذه الترجمة وقال[١٧٣]: " وهذه الأبيات الأربعة غير وافية بالتعريف بما صنعه في هذه الأبواب، على ما ستراه وتهيأ لي مكانها أربعة أبيات لعلها تفي بأكثر الغرض فقلت:

سَأَذْكُرُ أَلفَاظاً أَخيْرُ حُرُوْفِهَا ... بالاظْهَارِ وَالإِدْغَامِ تُرْوَى وَتُجْتَلَى

فَدُوْنَكَ إِذْ قَدْ بَلْ وَهَلْ تَا مُؤَنَّث ... لَدَى أَحْرُف مِنْ قَبْلِ وَاوٍ تَحَصَّلا

وَقُرَّاءَهَا المُسْتَوْعِبِيْنَ وَبَعْدَهُمْ ... أُسَمِّيْ الذيْ فِيْ أَحْرُفِ اللَّفْظِ فُصِّلا

وَيُرْمَزُ مَعْ وَاوٍ وَبَعْدُ حُرُوْفُهُ ... أَوَائِلُ كِلْمٍ بَعْدَهَا الوَاوُ فَيْصَلا ".

هذه أبيات أبي شامة، وقد ضمَّنها شرحاً لها أذكر أهمَّ ما فيه، مع عرضه على ترجمة الإمام الشاطبي المماثلة لها ليظهر ما كان من استدراك عليها.

فقول أبي شامة في بيته الأول: " أَخيْرُ حُرُوْفِهَا بالاظْهَارِ وَالإِدْغَامِ " أخصُّ من ترجمة الإمام الشاطبي؛ ذلك أن المروي منها بالإظهار والإدغام إنما هو الحرف الأخير منها، وهو أولى من نسبة ذلك إلى اللفظ بكماله.

وقوله: " فدونك إذ قد... " البيت ، في تعدادها، فإذا تمت الحروف جاءت كلمة أولها واو دليلاً على انفصالها، فهذا البيت لم يأت فيه أبو شامة بجديد غير أنه لازم لتمام سياق المعنى.

وقوله:

وَقُرَّاءَهَا المُسْتَوْعِبِيْنَ وَبَعْدَهُمْ ... أُسَمِّيْ الذيْ فِيْ أَحْرُفِ اللَّفْظِ فُصِّلا

ومراده أنه يذكر ابتداءً القراء الذين استوعبوا أحد العملين الإظهار أو الإدغام، ثم بعد ذلك يبدأ بمذهب التفصيل فيذكر من أعمل أحد العملين في أحرف دون بعض، ومن بقي بعد ذلك فبالإدغام إن كان الأولون أظهروا، وبالإظهار إن كان المستوعبون الأولون أدغموا، وما صرَّح به أبو شامة في هذا البيت التزمه الإمام الشاطبي من غير تصريح به، كما هو ظاهر عمله لمن تأمله، وهو على طريقته المألوفة في مثل هذا، ولا أدري ما سبب كون أبي شامة –رحمه الله– تعامل مع هذه الأبواب المخصوصة بمعزل عن القواعد المعلومة ابتداءً، وربما حمله على ذلك ما عمد إليه الإمام الشاطبي من النصِّ على بعض القواعد الخاصة لهذا الباب، والله تعالى أعلم.

وقوله:

وَيُرْمَزُ مَعْ وَاوٍ وَبَعْدُ حُرُوْفُهُ ... أَوَائِلُ كِلْمٍ بَعْدَهَا الوَاوُ فَيْصَلا

أي: بعد الفراغ من الرمز للقراء تأتي الواو الفاصلة بين المستوعبين لأحد الحكمين والمفصلين؛ ممن يدغمون في بعض ويظهرون عند بعض، ثم تأتي واوٌ فاصلة بين رموز المفصلين وحروفهم التي أدغموا فيها أو أظهروا عندها، وقوله هنا: (وائل كلم) بيان لذكر كيفية الحروف(١٧٤)، وما ذكره أبو شامة في هذا البيت عليه عمل الإمام الشاطبي، إلا أن في بيته تصريح بأن حروف المفصلين تكون أوائل كلمات، والإمام الشاطبي لم يصرح بهذا، ولا تظهر كبير فائدة من التصريح به فهو مما يدرك بالممارسة.

الاستدراك الثاني: في ذكر تاء التأنيث.

أورد أبو شامة على الإمام الشاطبي استدراكاً لطيفاً عند قول الإمام الشاطبي في ذكر الحروف التي تظهر عندها تاء التأنيث أو تدغم فيها(١٧٥):

وَأَبْدَتْ سَنا ثَغْرٍ صَفَتْ زُرْقُ ظَلْمِهِ ... جَمَعْنَ وُرُوْداً بَارِداً عَطِرَ الطِّلا

والوجه عند أبي شامة في استدراكه أن الإمام الشاطبي لم يذكر لتاء التأنيث مع حروفها أمثلة، وأمثلتها صعبة؛ لأنها ليست بلفظ واحد فيستذكر به ما بعده، وقد مثّل لها أبو شامة بقوله(١٧٦):

مَضَتْ كَذَّبَتْ لَهُدِّمَتْ كُلَّمَا خَبَتْ ... وَمَعْ وَنَضِجَتْ كَانَتْ لِذَلِكَ مُثِّلا

والأمثلة على ترتيب أبي شامة: { مَضَتْ سُنَّتُ الأَوَّلِينَ } { كَذَّبَتْ ثَمُودُ } { لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ } { كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ } { نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ } { كَانَتْ ظَالِمَةً }، واستدراك أبي شامة في موضعه، وما علَّل به مسلمٌ له، وقد استوفى أمثلة تاء التأنيث مع حروفها، إلا أنه قدم مثال الجيم على الظاء على خلاف ترتيب الإمام الشاطبي، والأمر في هذا يسير، بيد أن الإمام الجعبري في كنْز المعاني اقتفى أثر أبي شامة فيما ذهب إليه، وصنع بيتاً تضمن أمثلةً على ترتيب الإمام الشاطبي لهذه الحروف، قال –رحمه الله–(١٧٧): " وإذ وقد يتذكر بهما ما بعدهما، بخلاف التاء(١٧٨) فلو قال مثل:

خَلَتْ بَعُدَتْ مِثَالُهَا حَصِرَتْ خَبَتْ ... وَمَعْ حُرِّمَتْ ظُهُوْرُهَا وَجَبَتْ وِلا".

ولولا الحاجة إلى التمثيل لما تعقبة الجعبري، وهو مما يقوي مسلك أبي شامة وحُسْنَ استدراكه هنا، والله أعلم.

الاستدراك الثالث: في ذكر لام هل وبل.

وهو كسابقه في حسن موضعه؛ إذ في ترجمة الإمام الشاطبي هنا إشكال ظاهر، أزاله أبو شامة ببيان باهر، وذلك عند قول الإمام الشاطبي(١٧٩):

ألا بلْ وَهَلْ تَرْوِي ثَنَا ظَعْنِ زَيْنَبٍ ... سَمِيْرَ نَوَاهَا طِلْحَ ضُرٍّ وَمُبْتَلَى

ومن المتفق عليه أن الحروف المذكورة مع لام هل وبل على ثلاثة أقسام؛ قسمٍ مختص بـ(هل)، وقسمٍ مختص بـ(بل)، وقسمٍ مشترك بينهما[١٨٠]، وترجمة الإمام الشاطبي –رحمه الله– لا تفيد هذا التقسيم، فظاهرها أن كلاًّ من هل وبل تلتقي مع هذه الحروف الثمانية، وليس كذلك، هذا ما قرره أبو شامة ثم قال[١٨١]: "فلو أن الناظم قال:

أَلا بَلْ وَهَلْ تَرْوِي نَوَى هَلْ ثَوَى وَبَلْ ... سَرَى ظِلَّ ضُرٍّ زَائِدٍ طَالَ وَابْتَلا

لزال ذلك الإيهام، أي لام هل وبل لهما التاء والنون، ولـ(هل) وحدها الثاء، ولـ(بل) الخمسة الباقية " اهـ.

وقد نقل السمين[١٨٢] استدراك أبي شامة مقرّاً له بعد أن ذكر الوهم الذي تحتمله عبارة الإمام الشاطبي.

وممن أفاد ذلك أيضاً الإمام الجعبري في كنْز المعاني، واستدرك على الإمام الشاطبي ببيت يشابه بيت أبي شامة، قال في كنْز المعاني[١٨٣]: "ولو قال:

أَلا بَلْ وَهَلْ تَرْوِي نَعَمْ هَلْ ثَوَى وَبَلْ ... طَوَى ضُرَّ ظَعْنٍ زَيْنَبٍ سَاءَ وَاهْطَلا

لأوضح " اهـ.

وعليه فاستدراك أبي شامة على الإمام الشاطبي هنا استدراك علميٌّ وجيه، يتعين الأخذ به لصحة دلالته، ومطابقته لأصول الرواية، والله أعلم .

المبحث الحادي عشر

الاستدراكات الواردة في باب أحكام النون الساكنة والتنوين

أورد أبو شامة على الإمام الشاطبي في هذا الباب استدراكاً واحداً، عند قول الأخير– رحمه الله–:[١٨٤]

وَكُلُّهُمُ التَّنْوِينَ وَالنُّونَ أَدْغَمُوا ... بِلا غُنَّةٍ فِيْ اللامِ والرَّا لِيَجْمُلا

والوجه عند أبي شامة في استدراكه، ما أبانه بقوله[١٨٥]: " ولم يقيد النون في نظمه بالسكون اجتزاءً بذكر ذلك في ترجمة الباب، ولو قال: وقد أدغموا التنوين والنون ساكناً، لحصل التقييد، ولم يضرَّ إسقاط لفظ كل؛ لأن الضمير في أدغموا يغني عنه"، وما اعتذر به عن الإمام الشاطبي، وجيهٌ؛ لشهرة ذلك بين المعتنين قاطبة، وما زال أهل العلم يبنون أحكاماً على دلالة معنى الترجمة، كما فعل الإمام ابن الجزري في الباب نفسه، عندما ترجم له

كترجمة الإمام الشاطبي، ثم استفتح أحكام الباب بقوله: (١٨٦)

أَظْهِرْهُمَا عِنْدَ حُرُوْفِ الحَلْقِ عَنْ   كُلٍّ وَفِيْ غَيْنٍ وَخَا أَخْفَى ثَمَنْ

فقد أحال في الحكم على ما تدل عليه ترجمة الباب، فالخطب في هذا سهل؛ ولهذا لم يحكِ شراح القصيد استدراكاً على هذه الترجمة، سوى ما تقدم نقله، مع أن عبارة أبي شامة أدركها تمامُ المعنى، ولطافةُ المبنى.

ومن ذكر القيد فأشهره، ونص على الشرط وبينه؛ الإمام ابن مالك في قصيدته بقوله عند الترجمة نفسها: (١٨٧)

هِجَا يَرْمَلُوْنَ ادْغِمْ بِهِ النُّوْنَ سَاكِناً   وَفِيْهَا سِوَى لامٍ وَرَا غُنَّةٌ بَدَا

فذكر في ترجمته ما افتقده أبو شامة في ترجمة الإمام الشاطبي -رحمه الله-.

المبحث الثاني عشر:

الاستدراكات الواردة في باب الفتح والإمالة

الفتح والإمالة عملان مشهوران عند القراء، وهما لغتان مشهورتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب(١٨٨).

واختلف في أيهما الأصل؟ والمختار ما رجحه أبو عمرو الداني، أن الفتح أصلٌ والإمالةَ ومعها التقليل فرعٌ، وقال في تقرير هذا في أرجوزته(١٨٩):

والفتحُ عندَ العلماءِ الأصلُ   والكسرُ فرعٌ قالَ هذا الجلُّ
لأنه يُفْتَحُ ما يُمَالُ   ولا يُمَالُ الفتحُ فيما قالوا

ونصر ذلك السخاوي حيث قال في فتح الوصيد(١٩٠): "والفتح هو الأصل، ودليله أنك إذا أملت كلَّ مفخم أخطأت، وإذا فخمت كل ممال لم تخطئ، والتفخيم يكون بغير سبب، والإمالة لا تكون إلا بسبب " .

وقد أورد أبو شامة على الإمام الشاطبي في هذا الباب جملة من الاستدراكات، ولا غرابة في هذا فهذا الباب حافل بالمسائل، عامر بمختلف الدلائل، وما كان كذلك أدركه الاستدراك، وحفَّ ببعض مسائله اعتراك، وأول هذه الاستدراكات عند قول الإمام الشاطبي في أول الباب(١٩١):

وَحَمْزَةُ مِنْهُمْ وَالكِسَائِيُّ بَعْدَهُ   أَمَالا ذَوَاتِ اليَاءِ حَيْثُ تَأَصَّلا

والوجه عند أبي شامة أن ذوات الياء تقع وسطاً وتقع طرفاً، ومراد الإمام الشاطبي ما وقع طرفاً، وليس في ترجمته نصٌّ على ذلك، وسيذكر الإمام الشاطبي ما صحَّ النقل بإمالته مما جاء وسطاً عند قوله(١٩٢):

وَكَيْفَ الثُّلاثِيْ غَيْرَ زَاغَتْ بِمَاضِيٍّ   أَمِلْ خَابَ خَافُوْا طَابَ ضَاقَتْ فَتُجْمِلا

وَحَاقَ وَزَاغُوا جَاءَ شَاءَ وَزَادَ فُزْ   ....

فإن هذه الأفعال معتلة العين، والإمالة واقعة في وسطها، قال أبو شامة بعد أن قرر هذا ذاكراً استدراكه(١٩٣): "ولو قال:

أَمَالَ الكِسَائِيْ بَعْدَ حَمْزَةَ إِنْ تَطَرْ   رَفَتْ أَلِفَاتُ اليَاءِ حَيْثُ تَأَصَّلا

لذكر الحرف الممال وشرطيه، وهما كونه عن ياء، وكونه طرفاً أي تكون لام الفعل".

وقد ساق استدراكَ أبي شامة السمينُ الحلبي، ولم يحتفل به، واعتذر للإمام الشاطبي بأنه لما نصَّ على إمالة بعض العينات لبعض القراء مما سيأتي عُلِمَ أن مراده هنا الضرب الثاني فقط(١٩٤)، ويمكن أن يضاف لكلام السمين أن الأمثلة التي مثَّل بها الإمام الشاطبي في السياق نفسه دالةٌ على أن المراد بالألفات ما وقع طرفاً، غير أن النصَّ حيث جاء فهو أخصُّ بالتعيين، وهو ما قَصَدَه أبو شامة في استدراكه، والله تعالى أعلم.

الاستدراك الثاني: عند قول الإمام الشاطبي في ذكره بعض ما أماله حمزة والكسائي(١٩٥):

وَفِيْ اسْمٍ فِيْ الاسْتِفْهَامِ أَنَّى وَفِيْ مَتَى   مَعاً وَعَسَى أَيْضاً أَمَالا وَقُلْ بَلَى

وباعث الاستدراك عند أبي شامة: أن الإمام الشاطبي ذكر في هذا البيت ما لا يحتمل دخوله تحت القواعد العامة في أول الباب، فنصَّ على أن الإمالة في لفظ { أَنَّى } إذا كان مستفهماً به نحو قوله(١٩٦): { أَنَّى شِئْتُمْ }، وقوله(١٩٧): { أَنَّى لَكِ هَذَا }، ولكن هذا الاحتراز بعيد، فإن أحداً لا يتوهم الإمالة في لفظ (أَنَّا) المركبة من أن واسمها نحو قوله تعالى(١٩٨): { أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ } على ما ذكره أبو شامة(١٩٩)، وتبعه عليه السمين وقال(٢٠٠): " لا أظن أحداً يتوهم إمالته حتى يتحرز منه".

غير أن الإمام الجعبري نازع في ذلك، وقرَّر صحة ذكر الشاطبي لقيد الإمالة في هذا اللفظ، وقال(٢٠١): "احترز بالقيد عن أنَّا الحرفية المركبة من أنَّ واسمها، وتلتبس على كثير من الطلبة، وقد سمعته من غير واحد، فلا معنى لاستبعاد بعضهم"اهـ. وإذا حصل اللبس في زمان الجعبري –رحمه الله– فحصوله في هذا الزمان من باب أولى، وعليه فاحتراز الإمام الشاطبي في مكانه.

وأما { مَتَى } فألفها مجهولة، فأشبهت ألف التأنيث فلذلك أميلت.

وأما { عَسَى } فهي فعل تقول فيه: عسيت، فألفه منقلبة عن ياء، فهو على قواعد الباب المطردة، وإنما نصَّ عليه الشاطبي؛ لأنه لا يتصرف تصرفاً كاملاً، ومن أهل اللغة[٢٠٢] من يرى أن { عَسَى } حرف، وعلى هذا فوجه ذكر الكلمة ظاهر؛ لأنه لا إمالة في الحروف.

وأما { بَلَى } فهي على المشهور من الحروف، وإنما أميلت لشبهها بالأسماء في كونها تقوم بنفسها في الجواب، تقول إذا قيل لك: ألم يأتك زيد؟ بلى[٢٠٣].

فإذا ما تقرر هذا فإن أبا شامة يلحق بها ألفاظاً لم يذكرها الإمام الشاطبي، ومخرجها عند أبي شامة كمخرج هذه الكلمات يتعين استثناؤها؛ لأنها لا تندرج تحت قواعد الباب السالفة، وجملة ما أضافه أبو شامة ثلاث كلمات؛ { مُوسَى } و{ عِيسَى } و{ يَحْيَى }، قال أبو شامة في تقرير استدراكه[٢٠٤]: "وإلحاق الألف في شئ من ذلك بألف التأنيث بعيدٌ بل هي قسم برأسها، فكأنه قال: أمالا ذوات الياء الأصلية وغير الأصلية، مما رسمت ألفه ياء، وغير الأصلية على ضربين؛ ألف التأنيث وملحقة بها، ولو قال عوض هذا البيت:

وَمُوْسَى عَسَى عِيْسَى وَيَحْيَى وَفِيْ مَتَى وَأَنَّى لِلاسْتِفْهَامِ تَأْتِيْ وَفِيْ بَلَى

لكان أحسن وأجمع للغرض" اهـ.

واستدراك أبي شامة مبنيٌ على أن الألف في هذه الأسماء ليست للتأنيث، وقد استبعد ذلك بقوله: "وما أبعد دعوى أن الألف في { مُوسَى } و{ عِيسَى } و{ يَحْيَى } للتأنيث".

واستظهر ذلك أبو عبدالله الفاسي في شرحه، وذهب إلى أنها أسماء أعجمية لا تتصرف، وإذا كانت كذلك لم يكن لها اشتقاق، ولم تكن ألفاتها للتأنيث[٢٠٥]، واختار ذلك أيضاً السمين الحلبي في العقد النضيد[٢٠٦]، وقيل بعكس هذا، وجعلت الألف فيها للتأنيث.

ثم اختلف في ميزانها الصرفي، قال السخاوي[٢٠٧]: "والتحق بهذا الباب[٢٠٨] { مُوسَى } و{ عِيسَى } و{ يَحْيَى }، وهو مذهب الفراء والكوفيين فيها، وبذلك أخذ القراء اعتماداً على أنها فُعْلَى وفِعْلَى وفَعْلَى" اهـ.

وخالفَ في تحقيق ميزانها أهلُ اللغة؛ فوزن { مُوسَى } مُفعل، ووزن { عِيسَى } فِعلل، ووزن { يَحْيَى } يَفْعَل[٢٠٩].

فإذا ما تقرر هذا فعمل الإمام الشاطبي مبني على اختيار القراء بإلحاق هذه الأسماء بأوزان فَعْلَى، قال السمين وقد نقل هذا الإلحاق عنهم[٢١٠]: "وهو مغتفر لهم".

وأما استدراك أبي شامة فمبني على المشهور من أن الألف في هذه الأسماء ليست للتأنيث، على ما تقرر بيانه، وعمله أسدُّ مسلكاً، وأصوبُ نظراً، يوافق فيه المشهور والمختار، وممن نصَّ على إلحاقها أبو حيان في

نظمه بقوله[٢١١]:

وَمُوْسَى وَعِيْسَى مَعَ يَحْيَى قَدَ الحَقُوا   بِهَـا وَكَـذَا أَنَّـى مُمَـالٌ مَتَـى بَلَـى

وقوله: "قد الحقوا بها" يعني بما جاء على وزن فعلى مثلث الفاء، والله تعالى أعلم.

الاستدراك الثالث: عند قول الإمام الشاطبي:

وَكُـلُّ ثُلاثِـيٍّ يَزِيْـدُ فَإِنَّـهُ   مُمَالٌ كَزَكَّاها وَأَنْجَى مَعَ ابْتَلَى

ودلالة هذا البيت معروفة، وهي أن كلَّ لفظ ثلاثي ألفه عن واو إذا زيد في حروفه الأصول حرف فأكثر تنقلب واوه ياءً إذا اعتبرتها بالضوابط المعروفة، فتقول: زكَّيت وأنجيت وابتليت[٢١٢].

والوجه عند أبي شامة في استدراكه: أن الثلاثي المزيد يكون اسماً نحو: أدنى، وفعلاً ماضياً نحو: أنجى وابتلى، ومضارعاً مبنياً للفاعل نحو: يرضى، وللمفعول نحو: يُدعَى، وبيَّنَ –رحمه الله– أن أمثلة الإمام الشاطبي المذكورة في نظمه لا تفي بكل هذه الأقسام، وقال[٢١٣]: "ولو قال الناظم –رحمه الله تعالى–:

وَكُـلُّ ثُلاثِـيٍّ يَزِيْـدُ أَمِلْـهُ مِثْـ   ـل يَرْضَى وَتُدْعَى ثُمَّ أَدْنَى مَعَ ابْتَلَى

لجمع أنواع ذلك" اهـ.

وقريبٌ من كلام أبي شامة ما قاله أبو عبدالله الفاسي فإنه أشار إلى ما صاحب أمثلة الإمام الشاطبي من اختصار واقتصار على بعض الأنواع، وقال في هذا السياق[٢١٤]: "وقد اقتصر الناظم –رحمه الله– على ما جاء من ذلك في الأفعال الماضية اختصاراً، واكتفى بالتشبيه بذلك على ما سواه، ويمكن أن يدخل الأفعال الماضية مع المضارعة في عبارته، ولو قال:

وَكُـلُّ رُبَـاعِيٍّ فَمَـا زَادَ مُـضْجَعٌ   كَيَرْضَى وَيُبْلَى ثُمَّ أَزْكَى مَعَ ابْتَلَى

لأتى بالجميع " اهـ.

وما ذكره أبو شامة، وقبله أبو عبدالله الفاسي لطيفٌ في محله، غير أن ترجمة الإمام الشاطبي هذه يغني عنها ما سبقها من تراجم، على ما قرره أبو عبدالله حين اعتبر هذا البيت توسعة على القارئ، وأن مسائله تدرك من غير حاجة إلى نظر في دليل[٢١٥].

قلت: ولأجل هذا البيان فلم يعرض ابن مالك في قصيدته لهذه المسألة بعينها.

وأما الإمام ابن الجزري فقد جاء بها لوضوحها على وجه أخصر مما هي عليه عند الإمام الشاطبي بقوله –

رحمه الله تعالى– في الطيبة[٢١٦]:

وَمَيَّلُوا الرِّبَا القُوَى العُلَى كِلا　　　　كَذَا مَزِيْداً مِنْ ثُلاثِيْ كَابْتَلَى

الاستدراك الرابع: جاء عند قول الإمام الشاطبي في ذكر الخلاف في لفظ { أَعْمَى } في موضعيه في سورة الإسراء[٢١٧]، قال الإمام الشاطبي –رحمه الله–[٢١٨]:

رَمَى صُحْبَةٌ أَعْمَى في الاسْرَاءِ ثَانِياً　　　　سُوىً وَسُدىً في الوَقْفِ عَنْهُمْ تَسَبَّلا

وَرَاءُ تَرَاءا فَازَ فِي شُعَرَائِهِ　　　　وَأَعْمَى فِي الاسْرا حُكْمُ صُحْبَةٍ اوَّلا

والملحظ على الإمام الشاطبي أنه فرق بين الموضعين، ولم يتابع بينهما في السياق؛ حين فصل بمسألة { تَرَاءَا } بين لفظي { أَعْمَى } في الإسراء، قال أبو شامة[٢١٩]: " ولو اتصلا لكان أولى فيقول:

وَأَعْمَى فِي الاسْرِا أَوَّلاً حُكْمُ صُحْبَةٍ　　　　وَرَاءُ تَرَاءا بالإِمَالَةِ فُصِّلا " اهـ.

ومراد أبي شامة بالاتصال عدم الفصل برمز أجنبي، وإلا فإن لفظي { أَعْمَى } فصل بينهما بترجمة الوقف على { سُوىً } و{ سُدىً }، ولم يعتد بهذا أبو شامة؛ لأن حكم الإمالة فيهما لمرموز صحبة، وهم من يميل لفظ { أَعْمَى } في موضعه الثاني في سورة الإسراء، ولو أن أبا شامة تابع بين حكمي الموضعين من غير فصل مطلقاً لكان أولى، وعلى هذا عمل ابن مالك في قصيدته، حيث قال في موضع الخلاف[٢٢٠]:

وَمَحْيَايَ مَعْ هُدَايَ تَمِّمْ وَصُحْبَةٌ　　　　رَمَى مَعَ أَعْمَى ثَانِيَ الاسْرَا وَذَا ابْتِدَا

حَوَى صُحْبَةٌ وَرَا تَرَا أَلْ فَشَا وَصُحْـ　　　　ـبَةٌ عِنْدَ وَقْفٍ فِيْ سِوىً ثُمَّ فِيْ سُدَا

ومثله عمل الإمام ابن الجزري في طيبة النشر، حيث عقد الخلاف بقوله[٢٢١]:

وافق في أعمى كلا الإسرا صدا　　　　وأولاً حماً وفي سوىً سدىً

ومنشأ استدراك أبي شامة في محله، فالفصل بين الموضعين ليس له وجه ظاهر، لا سيما وقد قدم الثاني على الأول، وكان الترتيب أولى وأتم، وقد فات أبا شامة تمامُه وأدركه من جاء بعده، والله أعلم.

الاستدراك الخامس: عند ذكر الناظم مذهب ورش في ذوات الياء وذوات الراء في قوله – رحمه الله تعالى–[٢٢٢]:

وذُو الرَّاءِ ورشٌ بَيْنَ بَيْنَ وَفِي أَرَا　　　　كَهُمْ وَذَوَاتِ اليَا لَهُ الخُلْفُ جُمِّلا

وَلَكِــنْ رُؤُوسُ الآيِ قَــدْ قَــلَّ فَتْحُهَــا لَهُ غَيْرَ مَا هَــا فِيْــهِ فَاحْــضُرْ مُكَمِّــلا

ودلالة الترجمة أن ورشاً يميل بين اللفظين كلَّ ألف بعد راء، ورؤوس الآي غير المختومــة بالهــاء، وأمــا المختومة منها بالهاء، ومثلها كلمة { أَرَاكَهُمْ } من ذوات الراء، وسائر ذوات اليــاء فلــه الوجهــان الفــتح والتقليل(٢٢٣).

ومبتدأ استدراك أبي شامة من قول الشاطبي: (فَاحْضُرْ مُكَمِّلا)، ومعناه: احضر حضوراً مكمــلاً، أي: لا تكن حاضراً ببدنك غائباً بذهنك وخاطرك، قال أبو شامة(٢٢٤): " وإنما قال ذلك؛ لصعوبة ضبط مذهب ورش هنا فأشار إلى تفهمه والبحث عنه وإلقاء السمع لما يقوله الخبير به، ووقع لي في ضبط ذلك بيتان، فقلت:

وَذُو الــرَّاءِ وَرْشٌ بَــيْنَ بَــيْنَ وَفــي رُؤُو سِ الآيِ سِوَى اللاتــي بِهَــا هَــا تَحَــصَّلا

بِهَــا وَأَرَاكَهُــمْ وَذِي اليَــا خِلافُهُــمْ كِــلا وَالرِّبَــا مَرْضَــاتِ مِــشْكَاةٍ اهْمَــلا

فذكر أولاً ما يميله بلا خلاف، ثم ما فيه وجهان، ثم ما امتنعت إمالته، والله أعلم "اهـ.

وهذا من أبي شامة ترتيبٌ حسن على ما أقرَّه عليه السمين الحلبي(٢٢٥)، وأحسن منه ذكر ما امتنع تقليله لورش من الكلمات الأربع؛ وهي التي أشار إليها أبو شامة –رحمه الله– بقوله: " كِلا وَالرِّبَا مَرْضَاتِ مِــشْكَاةٍ اهْمَلا ".

فإن هذه الكلمات ليس عليهن النصُّ في الشاطبية، سوى ما يذكره المحررون في هذا الموضع لورش، كقول بعضهم(٢٢٦):

وَلَمْ يُقَلِّلْ أَزْرَقٌ(٢٢٧) مَرْضَاتِ وَلا الرِّبَا كِلا وَلا مِشْكَاةِ

وجمعها آخر بقوله:

مُمَــالُ شَــيْخَيْنِ لِــلازْرَقْ قَلِّــلا سِوَى الرِّبَــا مَرْضَــاتِ مِــشْكَاةٍ كِــلا

قال الإمام ابن الجزري في النشر(٢٢٨): (وأجمعوا على أن { مَرْضَاتِي } و{ مَرْضَاة } و{ مِشْكَاة } مفتوح، وهو الذي عليه العمل بين أهل الأداء، وهو الذي قرأنا به ولم يختلف علينا في ذلك اثنان من شيوخنا من أجل أنهما واويان. وأما { الرِّبَا } و{كلاهما} فقد ألحقه بعض أصحابنا بنظائره من { القُوَى } و{ الضُّحَى } فأماله بين بين ... والجمهور على فتحه قولاً واحداً ".

فَذِكْرُ أبي شامة لهذه المستثنيات جاء في محله، وهو ما فات الإمام الشاطبي، فاستدراك أبي شــامة تــضمن فائدتين؛ الأولى: حُسْنُ الترتيب، وقد سُلِّم له به، والثانية: ما أفاده من ذكر المستثنيات في هذا الباب له، وممن

وافقه على حسن الترتيب الإمام ابن الجزري في طيبة النشر بقوله[٢٢٩]:

وقَلِّلْ الـرَّا ورؤوسَ الآي جِـفْ   وما به ها غـير ذي الـرَّا يَخْتَلِـفْ

مع ذاتِ ياءٍ مع أراكهمْ ورد   ....

ودلالة البيتين لا تخفى على أهل الفن[٢٣٠].

الاستدراك السادس: وقد أتى به أبو شامة عند قول الإمام الشاطبي –رحمه الله– في ذكر ما قلَّله الدوري عن أبي عمرو[٢٣١]:

وَيَا وَيْلَتَى أَنَّى وَيَا حَسْرَتَى طَوَوْا   وَعَنْ غَيْرِهِ قِـسْهَا وَيَـا أَسَـفَى العُـلا

والإشكال في هذه الترجمة ظاهر؛ فإن قوله: العلا في آخر البيت يحتمل أن يكون رمزاً، وليس في الترجمة ما يدفعه، مع أنها وصف للكلمات المذكورة؛ إذ الحكم المذكور خاص بالدوري، كما لا يخفى، وعليه قـال أبـو شامة[٢٣٢]:" وقوله: العلا صفة لهذه الكلمات، أي: هي العلا، ولو قال: ويا أسفى على؛ لكان أحسن؛ لأنـه لفظ القرآن العزيز ".

وأبو شامة رحمه الله وإن كان حافظ على لفظ الكتاب العزيز في سياق هذا اللفظ؛ إلا أن اللبس لا يـزال قائماً؛ إذ لا يمنع أن تكون العين من قوله: على رمزاً لحفص، وليس كذلك، وعليه فلا يرتفع الإشكال الأهم، والمعتمد عند كثير من الشراح المتقدمين أن قول الإمام الشاطبي: العلا صفة للكلمات، وعليه فـلا يعرضـون للإشكال المذكور[٢٣٣]، بل نبَّه ابن القاصح في سراج القارئ[٢٣٤] إلى أن قوله: العلا ليس رمزاً، ووجَّه عمـل الشاطبي، حيث وصفها بالارتفاع؛ لتقدمها في التلاوة، ويعني بذلك لفظ يا أسفى، ودعوى تقدمها في الـتلاوة ليست بظاهرة، كما لا يخفى. وقد استدرك الملا علي قاري في شرحه[٢٣٥] على الإمام الشاطبي في هذه الترجمة بقوله: " الأولى أن يقول: ويا أسفى والحكم عن غيره خلا ".

وهذا أحسن من استدراك أبي شامة، وأتم نفعاً، والله أعلم.

الاستدراك السابع: أورده أبو شامة في شرحه لقول الإمام الشاطبي –رحمه الله– في ذكره جملة الأفعال التي أمالها حمزة، ووافقه في بعضها ابنُ ذكوان[٢٣٦]:

وَحَاقَ وَزَاغُوا جَاءَ شَاءَ وَزَادَ فُزْ   وَجَاءَ ابْنُ ذَكْـوَانٍ وَفِـي شَـاءَ مَـيَّلا

قال أبو شامة[٢٣٧]: (ولو قال: "وَجَاءَ وَفِي شَاءَ ابْن ذَكْوَان مَيَّلا"، لكان جاء مفعول ميَّلا، ومن لا يعرف مقاصد هذا الكتاب يعرب جاء ابن ذكوان فعلاً وفاعلاً)، ولا شك أن عبارة أبي شامة ألصقُ بـالمراد، ولكـن ترجمة الإمام الشاطبي كذلك لا تخفى دلالتها، وأما من لا يعرف مقاصد الكتاب فسيخفى عليه جلُّ مـا فيـه،

وليس هذا فقط، وقوله: "يعرب جاء ابن ذكوان فعلاً وفاعلاً"، مراده أن الكلام ليس على وجهه الإعرابي الظاهر فإن المقصود أمال ابن ذكوان جاء، وليس ابن ذكوان فاعلاً بجاء، ولهذا عدل أبو شامة إلى استدراكه، والله أعلم.

الاستدراك الثامن: عند قول الإمام الشاطبي(٢٣٨):

وَمَــعْ كَــافِرِيْنَ الكَــافِرِيْنَ بِيَائِــهِ   وَهَارٍ رَوَى مُرْوٍ بِخُلْفٍ صَدٍ حَلا

فإن هذه الترجمة عطف على ما أماله أبو عمرو ودوري الكسائي من الألفات الواقعة قبل راء متطرفة مكسورة، قال أبو شامة ممهداً لاستدراكه(٢٣٩): "فإن قلت: يظهر من نظم هذا البيت أن الذين أمالوا { هَارٍ } أمالوا { كَافِرِينَ }، ولا مانع من أن تكون الواو في (وَمَعْ) فاصلة بعد واو (وَاقْتَسْ)، وإذا كان الأمر كذلك، ولم يذكر بعده من أماله فيظهر أن قوله: (وَهَارٍ) عطف عليه، والرمز بعده لهما". ثم قال(٢٤٠): "ولو كان أسقط الواو من (وَمَعْ)، وقال: "مَعَ الكَافِرِينَ كَافِرِينَ" لزال الوهم، أي أمالا هذا مع (الكافرين)، ولو قال: "كَـذَا كَافِرِينَ الكَافِرِينَ" لحصل الغرض. والله أعلم" اهـ.

وقد نقض السمينُ استدراكَ أبي شامة، وقال(٢٤١): "وما ذكره من التوهم بعيد جداً، لا سيما مع التقدير الأول في الإعراب(٢٤٢)، وهو أمل لهما ما تقدم مع كافرين والكافرين" اهـ.

وما قدَّره السمين في شرحه أظهر، والله تعالى أعلم.

الاستدراك التاسع: أورده أبو شامة عند قول الإمام الشاطبي –رحمه الله–(٢٤٣):

وَإِضْجَاعُ أَنْصَارِيْ تَمِيْمٌ

وليعلم أن ترجمة الإمام الشاطبي –رحمه الله– هذه حَسَنَةُ الدلالة؛ من جهة أن الإمالة لغة تميم(٢٤٤)، والإمام الشاطبي أتى بهذه الكلمة رمزاً؛ لتدلَّ على القارئ أصالة، وعلى نسبة لغة الإمالة بعد ذلك، وهذا حَسَنٌ تضمن إفادة ظاهرة، لكنَّ فَهْمَ ذلك في الترجمة يحتاج إلى تقدير مضاف؛ أي الإضجاع لغة تميم(٢٤٥)، قال أبو شامة(٢٤٦): "ولو قال: (وَأَضْجَعَ أَنْصَارِي تَمِيمٌ) لكان حسناً، ولم يحتج إلى حذف مضاف". وما ذكره أبو شامة لطيف مرضي، قال السمين –وقد نقل استدراكه(٢٤٧)–:"وهو كلام حَسَنٌ".

هذا وللترجمة فهم آخر أشار إليه أبو عبدالله الفاسي في شرحه، قال(٢٤٨):"وأشار بقوله: (تَمِيمٌ) إلى تمام الإضجاع فيه وكماله، ونزاهته من النقض؛ لصحته نقلاً" اهـ، ونقله كذلك السمين في شرحه(٢٤٩).

قلت: ولا مانع من حمل الترجمة على كلا المعنيين؛ طلباً لسعة الفائدة. والله تعالى أعلم.

الاستدراك العاشر: وهو الأخير في هذا الباب، جاء به أبو شامة عند قول الإمام الشاطبي، في تعداد ما أميل لهشام(٢٥٠):

وفي الكافرون عابدون وعابد وخلفهم في الناس في الجر حصلا

والوجه عند أبي شامة؛ أن الواو في أول البيت يمكن أن تكون فاصلة، فتكون الترجمة بعدها جديدة مستأنفة، وحينئذ لا يصح عود الحكم إلى ما سبق، ويترتب عليه أن تبقى الترجمة بلا رمز، أو يكون الرمز آخر البيت في قوله: حصلا رمزاً لها وللترجمة التالية لها، وهذا لا يصح فحصل الإشكال من هذا الوجه، هذا ما قرَّره أبو شامة(٢٥١)، وقال بعد ذلك(٢٥٢): " ولو قال:

وفي الكافرون عابدون وعابد له خلفهم في الناس

لخلص من ذلك الإيهام".

وما ذكره أبو شامة وجيه؛ بدليل أن من لم يذكره يحتاج إلى تقدير لازم في فهم البيت، كما قال الفاسي في شرح الترجمة(٢٥٣): " والتقدير: له في الكافرون إضجاع كذا وكذا"، وقد نقل السمين استدراك أبي شامة ولم يتعقبه بشئ(٢٥٤)، والله تعالى أعلم.

المبحث الثالث عشر: الاستدراكات الواردة في باب الراءات

أورد فيه أبو شامة على الإمام الشاطبي استدراكين:

الاستدراك الأول: جاء به أبو شامة عند قول الإمام الشاطبي فيما يجوز فيه الوجهان؛ التفخيم والترقيق لورش(٢٥٥):

وَتَفْخِيْمُهُ ذِكْراً وَسِتْراً وَبَابَهُ لَدَى جِلَّةِ الأَصْحَابِ أَعْمَرُ أَرْحُلا

وباب ذكراً المشار إليه يعني به كلَّ راء مفتوحة لحقها التنوين، وقبله ساكن، قبله كسرة، وجملة ما كان كذلك ست كلمات؛ ذكر في النظم كلمتين، وتتمتها حِجْراً، وصِهْراً، وَإِمْراً، ووِزْراً(٢٥٦)، وضبط الباب في اللآلئ الفريدة(٢٥٧) بقوله: " ما كان وزنه فِعْلاً بكسر الفاء، وسكون العين، ونصب اللام، وكان منوناً "، وتبعه عليه في سراج القارئ(٢٥٨) والضابطان سواء، وقد أفاض أبو شامة القول في شرحه هذا البيت، وحصل له بعد تفصيل أن المنصوب المنون؛ الذي قبل رائه ما يُسَوِّغُ ترقيقها، على ثلاثة أقسام؛ الأول: ما يرقق بلا خلاف؛ وهو نحو سرّاً ومستقرّاً، والثاني: ما يرقق عند الأكثر؛ وهو نحو خبيراً وشاكراً، والثالث: ما يفخم عمد الأكثر؛ وهو نحو ذكراً وستراً، ثم أعقب التفصيل بقوله(٢٥٩): " وقلت في ذلك بيتاً جمع الأنواع الثلاثة، على هذا الترتيب، وهو:

وَسِرّاً رَقِّقْ قُلْ خَبِيْراً وَشَاكِراً لِلَاكْثَرِ ذِكْراً فَخِّمَ الجِلَّةُ العَلا

والذي عليه العمل جواز الوجهين، والتفخيم هو المقدم، وبه قطع الداني في التيسير(٢٦٠) وإليه ذهب الجمهور؛ إذ الترقيق من زيادات القصيد على أصله(٢٦١)، والله أعلم.

الاستدراك الثاني: عند قول الإمام الشاطبي(٢٦٢):

وَمَا حَرْفُ الاسْتِعْلاءِ بَعْدُ فَرَاؤُهُ   لِكُلِّهِمُ التَّفْخِيمُ فِيْهَا تَذَلَّلا
وَيَجْمَعُهَا قِظْ خُصَّ ضَغْطٍ وَخُلْفُهُمْ   بِفِرْقٍ جَرَى بَيْنَ المَشَايِخِ سَلْسَلا

ودلالة الترجمة أن حرف الاستعلاء متى ما وقع بعد الراء، فإن الراء حقها التفخيم(٢٦٣)، وظاهر الترجمة أيضاً أن حروف الاستعلاء السبعة جميعاً يمكن وقوعها بعد الراء، قال أبو شامة(٢٦٤): "والواقع منها في القرآن العزيز في هذا الغرض أربعة: الصاد والضاد والطاء والقاف، ولم تقع الخاء والظاء والغين، ولو أنه قال –رحمه الله تعالى–:

وَمَا بَعْدَهُ صَادٌ وَضَادٌ وَطَا وَقَا   فُ فَخِّمْ لِكُلٍّ خُلْفُ فِرْقٍ تَسَلْسَلا

لبان أمر البيتين في بيت واحد، وخلصنا من إشكال العبارتين فيهما، والله أعلم" اهـ.

وأمثلة مجيئها بعد الراء نحو: { وَإِرْصَاداً }(٢٦٥)، { إِعْرَاضاً }(٢٦٦)، { قِرْطَاس }(٢٦٧)، { فِرْقَة }(٢٦٨)، واستدراك أبي شامة أخصُّ في تعيين المراد، وترجمة الإمام الشاطبي فيها إجمال لا تفي أمثلة القرآن بتحقيقه، وقد نقل استدراكَه السمينُ في شرحه(٢٦٩)، ولم يتعقبه بشئ، وبمثل عمل الناظم جاء عمل الإمام ابن الجزري في الطيبة بقوله في الترجمة نفسها(٢٧٠):

وَحَيْثُ جَاءَ بَعْدُ حَرْفُ اسْتِعْلا فَخِّم

وقبله كذلك الإمامُ ابن مالك في قصيدته الدالية ذَكَرَ الخلاف بقوله(٢٧١):

وَمَا بَعْدُ مُسْتَعْلٍ لِكُلٍّ مُفَخَّمٌ

ففيهما من الإطلاق ما في ترجمة الإمام الشاطبي، والله أعلم.

المبحث الرابع عشر: الاستدراكات الواردة في باب اللامات

هذا الباب اعترض عليه أبو شامة –عفا الله عنه– بما لا يليق، وشكك في ثبوت لغة التغليظ، وقال[٢٧٢]: "ولا شك أنه إن ثبت لغة فهو لغة ضعيفة مستثقلة "، واحتجَّ لذلك بأن عادة العرب في كلامهم الفرار من الأثقل إلى الأخف، والتغليظ بعكس ذلك، واحتجَّ أيضاً بأن التغليظ على مخالفة المعروف من مذهب ورش؛ يريد بذلك أنه ينحى منحى التخفيف في قراءته، ولذلك يختار الإبدال، والترقيق، والإمالة بين بين، وهذا الكلام فرع عما احتج به أولاً.

قلتُ: وهذا الكلام منه –رحمه الله– لم يرع فيه جانب النقل حقَّ الرعاية، فليس من الاكتفاء بالرواية النظر إلى مخالفة القارئ لأصوله، ولو أخذ ذلك في الاعتبار لما كان قارئ أن تسلم له أصوله من غير مخالفة لبعضها، ثم ما ذكره من كونها إن ثبتت فهي لغة ضعيفة، فليس بمسَلَّمٍ من كل وجه، وإنَّ ثبوت القراءة رواية كافٍ في القبول والتسليم كما لا يخفى، وأما من حيث اللغة فقد نصَّ مكي[٢٧٣] في الكشف[٢٧٤] على أن وجه التغليظ لورش في اللام عند مجاورتها لحروف مخصوصة هو أن هذه الحروف حروف مطبقة مستعلية، فأراد أن يقرب اللام نحو لفظه، فيعمل اللسان في التفخيم عملاً واحداً.

وقال: "وهذا هو معظم مذاهب العرب في مثل هذا، يقربون الحرف من الحرف؛ ليعمل اللسان عملاً واحداً، ويقربون الحركة من الحركة؛ ليعمل اللسان عملاً واحداً "[٢٧٥] اهـ، فصار الأمر بعد ذلك إلى ما ترى من الفسحة والسعة، أما من حيث ثبوت الرواية فذاك مقام رفيع لا تصله أيدي التشكيك بحال.

وقد أورد فيه أبو شامة استدراكاً على الإمام الشاطبي –رحمه الله– عند قوله[٢٧٦]:

وَفِيْ طَالَ خُلْفٌ مَعْ فِصَالاً وَعِنْدَمَا ... يُسَكَّنُ وَقْفاً وَالْمُفَخَّمُ فُضِّلا

ووجه الاستدراك أن ظاهر النظم يوهم اقتصار الخلاف على: { طَالَ }، و{ فِصَالاً }، وليس كذلك بل الحكم يشمل ما وقعت فيه الألف بين اللام وبين حرف الاستعلاء، ومن ذلك أيضاً كلمة { يَصَّالَحَا } على قراءة ورش في قوله تعالى[٢٧٧]: { أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً }، قال أبو شامة[٢٧٨]:" ولو قال:

وَفِي طَالَ خُلْفٌ مَعْ فِصَالاً وَنَحْوِهِ ... وَسَاكِنِ وَقْفٍ وَالْمُفَخَّمُ فُضِّلا

لزال الإيهام" اهـ. وما ذكره صحيح، وقد سبقه إليه أبو عبدالله الفاسي في شرحه، وأورد على الإمام الشاطبي استدراكاً بقوله[٢٧٩]:

وَفِي طَالَ خُلْفٌ مَعْ فِصَالاً وَنَحْوِهِ ... وَفَي نَحْوِ يُوْصَلْ وَالْمُفَخَّمُ فُضِّلا

وما زال المحررون كذلك يستدركون على الإمام الشاطبي في هذه الترجمة، إيضاحاً للأمر، كما قال في كنز المعاني بتحرير حرز الأماني(٢٨٠):

وَفِي طَالَ خُلْفٌ مَعْ فِصَالاً وَمِثْلِهِ   بِيَصَّالَحَا اجْعَلْ وَالْمُفَخَّمُ فُضِّلا

وقال غيره(٢٨١):

وَيَصَّالَحَا فَخِّمْ وَرَقِّقْ لِلامِهِ   فَقَدْ وَرَدَ التَّخْيِيْرُ وَالحِرْزُ أَهْمَلا

وقد تنبه لذلك العلامة ابن الجزري –رحمه الله– في الطيبة؛ حين أشار إلى الضابط ولم يذكر مثالاً، بقوله من أول الباب(٢٨٢):

وَأَزْرَقٌ لِفَتْحِ لامٍ غَلَّظَا   بَعْدَ سُكُوْنٍ صَادٍ اوْ طَاءٍ وَظَا

أَوْ فَتْحِهَا وَإِنْ يَحِلْ فِيْهَا أَلِفْ   أَوْ إِنْ تُمَلْ مَعْ سَاكِنِ الوَقْفِ اخْتُلِفْ

ولعله أفاده من كلام الإمام ابن مالك، وعبارته أدق في تعيين محل هذه الألف حيث يقول في الترجمة نفسها(٢٨٣):

وَمِنْ بَعْدِ طَا أَوْ ظَا أَوِ الصَّادِ وَرْشُهُمْ   يُفخِّمُ لاماً ذَا انْفِتَاحٍ إِنُ اسْنِدَا

لِمُنْفَتِحٍ أَوْ سَاكِنٍ وَالخِلافُ إِنْ   يَسِطْ أَلِفٌ كَطَالَ عَنْهُ تَمَهَّدَا

فقوله: (إِنْ يَسِطْ أَلِفٌ) قاضٍ بتعيين محل الخلاف، ثم تبرع فأشار إلى مثال على القاعدة التي ذكرها، وهذا أحسنُ ما يكون. والله أعلم.

المبحث الخامس عشر

الاستدراكات الواردة في باب باب ياءات الإضافة

أورد أبو شامة على الإمام الشاطبي في هذا الباب استدراكاً واحداً، في أوله عند تعريف ياء الإضافة، وذكر ضابطها، فبعد أن شرح قول الإمام الشاطبي[٢٨٤]:

وَلَيْسَتْ بِلامِ الفِعْلِ يَاءُ إضَافَةٍ ... وَمَا هِيَ مِنْ نَفْسِ الأُصُوْلِ فَتُشْكِلا

وَلَكِنَّهَا كَالهَاءِ وَالكَافِ كُلُّ مَا ... تَلِيْهِ يُرَى لِلْهَاءِ وَالكَافِ مَدْخَلا

قال –رحمه الله–[٢٨٥]: "ووقع لي بيتان في تعريفها حدّاً وتمثيلاً باتصالها بالاسم والفعل والحرف، وتمثيل ما احتُرِزَ عنه مما تقدم ذكره فقلت:

هِيَ اليَاءُ فِيْ أَنِّيْ عَلَى مُتَكَلِّمٍ ... تَدُلُّ وَضَيْفِيْ فَاذْكُرُوْنِيَ مُثِّلا

وَلَيْسَتْ كَيَائِيْ وَهْيَ أُوْحِيَ وَاسْجُدِيْ ... وَيَاء التِيْ وَالْمُهْتَدِيْ حَاضِرِيْ انجلا "

وتعريفه لها بأنها ياء المتكلم في غاية الحُسْنِ؛ إذ التعريف الذي عرف به الشاطبي ياء الإضافة غير مانع؛ لأنه دخل به في ياء الإضافة ما ليس منها، نحو ياء المخاطبة، وياء جمع المذكر السالم، فالياء فيما ذكر يصدق عليها أنها ليست بلام الفعل، وما هي من نفس الأصول، ومع ذلك فليست بياء إضافة[٢٨٦]، وهي التي عقد لها أبو شامة بيته الثاني، وممن صرَّح بكونها ياء المتكلم ممن نظم في القراءات، أبو حيان في لاميته بقوله[٢٨٧]:

لِيَا النَّفْسِ أَحْوَالٌ فَإِنْ تَلْقَ هَمْزَةً ... لأَلْ فَاتِّفَاقُ الفَتْحِ فِيْ عَشْرٍ انْجَلا

فقوله: (لِيَا النَّفْسِ) مشعرٌ بما تقدم. والله أعلم.

المبحث السادس عشر

الاستدراكات الواردة في باب ياءات الزوائد

أورد أبو شامة فيه على الإمام الشاطبي استدراكاً عند قول الثاني[٢٨٨]:

فَبَشِّرْ عِبَادِ افْتَحْ وَقِفْ سَاكِناً يَداً ... وَوَاتَّبِعُوْنِيْ حَجَّ فِيْ الزُّخْرُفِ العُلا

وباعث الاستدراك عند أبي شامة أن قوله: (العلا) يشبه أن يكون رمزاً، وليس في الترجمة ما يدفعه إلا شهرة الخلاف عن أبي عمرو وحده.

فإن قيل: إن قوله: (فِيْ الزُّخْرُفِ) يصح اعتباره فاصلاً.

فالجواب على ما قرَّرَه أبو شامة(٢٨٩): أن هذا فصل تقييد وليس أجنبياً فلا يضر؛ فهو كفصله بلفظ الخلف في أثناء الرمز، كقوله(٢٩٠): " لَبَّى حَبِيبهُ بِخُلْفِهِمَا بَرّاً ".

وخالفه على هذا التقرير الجعبري في شرحه، بل قرَّرَ ضده، وقال(٢٩١): "اصطلاحه الذي قدرناه أولاً يمنع رمزيته(٢٩٢)؛ وهو أنه لا يفصل بين الرموز إلا بلفظ الخلاف، فامتنع العلا أن يكون رمزاً؛ لانفصاله عن (حَجَّ) بلفظ غير الخلف، ومن ثمَّ لم يسلط (حَجَّ) عليه، ولا يكون من متعلقات الترجمة، وهذه من القواعد السبريات" اهـ.

قال أبو شامة(٢٩٣): "فليته قال: "وَوَاتَّبِعُوْنِيْ زُخْرُفٍ حَجَّ وَاعْتَلا"، أو "وَاتَّبِعُوْنِي الزُّخْرُفِ اتْبَعْ فَتَى العَلا" ويكون قد أضاف "وواتبعون" إلى اسم السورة".

وينبغي أن يُعلَمَ قبل مناقشة هذا الاستدراك أن في إعراب (العلا) وجهين؛ فيجوز أن يكون مفعول (حَجَّ)، أي: حجَّ الأثباتُ الجماعةَ العلا، فلا بدَّ من تقدير مضاف بين الفاعل والمفعول، لكنه أسند الإثبات إلى العلا، والمراد صاحبه، وهذا الوجه هو الذي ذكره أبو شامة(٢٩٤)، وقبله الإمام أبو عبدالله الموصلي المعروف بشعلة(٢٩٥) في شرحه على الشاطبية(٢٩٦).

وأما الوجه الثاني –واختاره السمين الحلبي(٢٩٧)–: أن يكون لفظ (العلا) صفة لقوله: (الزخرف)، على تقدير حذف مضاف، أي: الزخرف ذات الآيات العلا.

وقد ناقش السمينُ استدراك أبي شامة على ضوء هذين الوجهين من الإعراب فقال(٢٩٨): "وكون (العلا) موهماً للرمز يدفعه أنه من تتمة القيد؛ لأنه نعت لـ(الزخرف) على الوجه الأول(٢٩٩) من الإعرابين اللذين قدمتهما، لكنْ أبو شامة لم يعرب (العلا) إلا مفعولاً به، فمن ثمَّ استشكل ذلك، وأما على ما قدمته فلا إشكال، وهو الوجه الواضح البين، وهو أبلغ معنىً من كونه مفعولاً به" اهـ، وتفصيلُ السمين وبيانُه في غاية الحُسْن، وأما بلاغة المعنى التي رجَّح بها الوجه الإعرابي فمسلم له بما ذكر؛ من جهة قرب اللفظ مبنىً من متعلقه، ولا يتأتى ذلك على الوجه الإعرابي الآخر، والله تعالى أعلم.

الخاتمــــــــــــــــة

الحمد لله الذي تفضل بالإحسان، وأجزل العطايا الحسان، اللهم لك الحمد على ما أسبلت مـــن الغطـــا، وأسبغت من العَطا، أحمدك حمداً يليق بجلالك، وعظيم صفاتك، وأشهد أن محمداً عبدك ورسولك، صـــلى الله عليه، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً وبعد:

ففي ختام هذا البحث اليسير أخلص بنتائج أدونها كالآتي:

١- أن متن الشاطبية أصلٌ معتبر بلا شك، ولأجل ذلك أقبل عليه العلماء، واعتنى به المشايخ الأجلاء.

٢- أن لأبي شامة -رحمه الله- في هذا العلم قدماً راسخة، وحجة واضحة، كما ظهر هذا جلياً في كثير من استدراكاته وتعقيباته على الإمام الشاطبي -رحمهما الله تعالى-.

٣- أن شرح أبي شامة -رحمه الله- شامة غراء بين سائر شروح الشاطبية، تحقق له ذلك بسبق زمنـــه، وقوة قلمه، وطول نفسه في تحقيق المسائل، وسبر الدلائل.

٤- أن مسلك أبي شامة في شرحه المتضمن الاحتفال بالاستدراكات والعناية بها، معتبر عند غيره، يـــدلُّ لذلك نقل بعضهم لجلِّ استدراكاته، وسير بعض منهم على منهجه بالاستدراك على الإمام الشاطبي في تـــراجم متعددة من شرحه.

٥- أن الاستدراك العلمي يرسخ المعلومة، ويقوي نظر الباحث في مسائل العلوم المتنوعة، ومن هنا فعلى المعتني بالشاطبية أن يوليها عناية، ومزيد رعاية.

٦- أن الاستدراك العلمي حيث أتاك يعتبر اجتهاداً لا بدَّ من اعتباره بالقواعد والأصول.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الهوامش

(١) انظر: اللسان (درك) ٤/٣٣٤-٣٣٥.

(٢) ذكر ترجمته هنا -رحمه الله- تحقيق لمقاصد البحث العلمي، وإلا فسيرته العطرة، ومآثره الزكية لا تخفى على ناظر في مؤلفاته، ولما تقرر فقد سلكت في الترجمة مسلك الاختصار؛ حتى لا يخرج البحث عن مقصده الأصلي، وقد كفيت مؤونة التوسع في ترجمته من جملة من الفضلاء، والمشايخ الأجلاء، وانظر في ترجمته: وفيات الأعيان ٤/٧١، وطبقات الشافعية للسبكي ٧/٢٧٠، وسير أعلام النبلاء ٢١/٢٦١، ومعرفة القراء ٢/٥٧٣، وغاية النهاية ٢/٢٠، وغيرها.

(٣) انظر: غاية النهاية ٢/٢١.

(٤) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٤/١٤٦٠، ومعرفة القراء/٦٧٣، وغاية النهاية ١/٣٦٥، وطبقات المفسرين للداوودي ١/٢٦٣، وشذرات الذهب ٥/٣١٨.

(٥) انظر: غاية النهاية ١/٣٦٥.

(٦) انظر: معرفة القراء/٦٧٤.

(٧) انظر: معرفة القراء/٦٧٣-٦٧٤، وغاية النهاية ١/٣٦٥.

(٨) انظر: معرفة القراء/٦٧٤، وغاية النهاية ١/٣٦٦.

(٩) انظر: كلام الإمام ابن القيم -رحمه الله- في زاد المعاد ١/١٨٦.

(١٠) صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، برقم/٧.

(١١) متن الشاطبية/١.

(١٢) إبراز المعاني ١/١١٥.

(١٣) آية/١٨٢.

(١٤) الإمام، أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود، أبو العباس الحلبي، المعروف بالسمين الحلبي، النحوي، نزيل القاهرة، إمام كبير، قرأ على أبي حيان، وسمع كثيراً منه، قال ابن الجزري: وألَّف تفسيراً جليلاً وإعراباً كبيراً، وشَرَحَ الشاطبية شرحاً لم يسبق إلى مثله، توفي سنة ست وخمسين وسبعمائة. انظر ترجمته في: غاية النهاية ١/١٥٢، وشذرات الذهب ٥/١٧٩.

(١٥) العقد النضيد ١/٢٧.

(١٦) الإمام العلامة جمال الدين، محمد بن حسن بن محمد المغربي، المقرئ، نزيل حلب، ولد بفاس، سنة نيف وثمانين وخمسمائة، وأخذ القراءة على بعض أصحاب الإمام الشاطبي، وتفقه على مذهب أبي حنيفة،

وكان إماماً متفنناً، ذكياً متقناً، واسع العلم، كثير المحفوظ، بصيراً بالقراءات وعللها، وافر الفضائل، متين الديانة، انتهت إليه رياسة الإقراء بحلب، أخذ عنه القراءة جماعة، توفي سنة ست وخمسين وستمائة، وكانت جنازته مشهورة. انظر ترجمته في: معرفة القراء/٦٦٨،٦٦٩، وغاية النهاية ٢/١٢٢،١٢٣.

(١٧) اللآلئ الفريدة ١/٧٦.

(١٨) متن الشاطبية/٢.

(١٩) إبراز المعاني ١/١٤٣.

(٢٠) ١/١٤٣.

(٢١) إبراز المعاني ١/١٩٤-١٩٥.

(٢٢) متن الشاطبية/٦.

(٢٣) انظر: إبراز المعاني ١/١٩٢.

(٢٤) العقد النضيد ١/٢٤٤.

(٢٥) إبراز المعاني ١/١٩٣.

(٢٦) انظر: العقد النضيد ١/٢٤٤-٢٤٥.

(٢٧) القصيدة المالكية في القراءات السبع مخطوط لوح/ ٣

(٢٨) متن الشاطبية/٩.

(٢٩) إبراز المعاني ١/٢٣٥-٢٣٦.

(٣٠) العقد النضيد ١/٣٤٨

(٣١) انظر: كنْز المعاني ١/١٦٢.

(٣٢) يوسف/٩.

(٣٣) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الربعي الجعبري السلفي، حاذق ثقة كبير، شرح الشاطبية والرائية، وألف التصانيف في أنواع العلوم، وتخرج به جماعة، توفي سنة ٧٣٢هـ ببلد الخليل. انظر ترجمته في: معرفة القراء ٢/٧٤٣، وغاية النهاية ١/٢١.

(٣٤) ٢/١٩٢.

(٣٥) انظر: الإحكام للآمدي ٣/٥.

(٣٦) متن الشاطبية/٩.

(٣٧) إبراز المعاني ١/٢٣٨.

(٣٨) متن الشاطبية/٤.

(٣٩) العقد النضيد ١/٣٥٦.

(٤٠) نسبها أبو حيان في البحر المحيط ١/١٣٣-١٣٤ إلى أبي هريرة وعاصم الجحدري والجعفي وعبدالوارث عن أبي عمرو، وهي قراءة شاذة. وقال أبو حيان: (وهي لغة بكر بن وائل).

(٤١) نسبها أبو حيان في البحر المحيط ١/١٣٤ لأبي حيوة وأبي حنيفة.

(٤٢) القصيدة المالكية مخطوط لوح/ ٣.

(٤٣) كنْز المعاني ٢/٢٠٤.

(٤٤) اللآلئ الفريدة ١ /١٦٤.

(٤٥) إبراز المعاني ١/٢٤١.

(٤٦) الإحالة السابقة.

(٤٧) كنْز المعاني ٢/٢٠٤.

(٤٨) متن الشاطبية/٩.

(٤٩) القصيدة المالكية مخطوط لوح/ ٣.

(٥٠) متن طيبة النشر/٣٨.

(٥١) عقد اللآلي/ ٢.

(٥٢) متن الشاطبية/٩.

(٥٣) إبراز المعاني ١/٢٤٤.

(٥٤) المرجع السابق.

(٥٥) كنْز المعاني ٢/٢١١.

(٥٦) انظر: العقد النضيد ١/٣٧١-٣٧٢.

(٥٧) متن الشاطبية/٤٠.

(٥٨) متن الطيبة/٣٩.

(٥٩) انظر: العقد النضيد ١/٣٧٢.

(٦٠) متن الشاطبية/١٠.

(٦١) متن الشاطبية/١٠.

(٦٢) متن الشاطبية/٩.

(٦٣) إبراز المعاني ١/٢٤٨.
(٦٤) يقصد صلتها قبل همزة القطع.
(٦٥) متن الشاطبية/٢٥.
(٦٦) انظر: العقد النضيد ١/٣٨٢-٣٨٣.
(٦٧) كنْز المعاني ٢/٢١٦.
(٦٨) العقد النضيد ١/٣٨٣.
(٦٩) متن الشاطبية/١٠.
(٧٠) إبراز المعاني ١/٢٥٧.
(٧١) كنْز المعاني ٢/٢٣٣.
(٧٢) متن الشاطبية/١١.
(٧٣) انظر: الوافي/٥٨ بتصرف.
(٧٤) انظر: العقد النضيد باختصار.
(٧٥) إبراز المعاني ١/٢٧٢.
(٧٦) يقصد الإظهار والإدغام وقد أشار إليهما الشاطبي في قوله:

وعندهم الوجهان في كل موضع   تسمى لأجل الحذف فيه معلــلاً
كيبتغ مجزوماً وإن يــك كاذبــا   ويخل لكم عن عالم طيب الخـــلا

متن الشاطبية/١٠-١١.
(٧٧) إبراز المعاني ١/٢٧٣.
(٧٨) العقد النضيد ٢/٤٦٥ وما بعدها.
(٧٩) العقد النضيد ٢/٤٦٧.
(٨٠) متن الشاطبية/١١.
(٨١) انظر: إرشاد المريد/٣٩.
(٨٢) إبراز المعاني ١/٢٧٧.
(٨٣) انظر: العقد النضيد ١/٤٨١-٤٨٢.
(٨٤) متن الشاطبية/١٢.

(٨٥) إبراز المعاني ١/٢٨١.

(٨٦) كنْز المعاني ٢/٢٦٧.

(٨٧) متن الشاطبية/١٢.

(٨٨) إبراز المعاني ١/٢٨٩، وفيه : قال آت، وهو خطأ، والصواب قل على ما هو مثبت أعلاه، وكذا أثبته السمين في نقله للاستدراك. انظر العقد النضيد١/٥٢٦.

(٨٩) انظر العقد النضيد ١/٥٢٦.

(٩٠) متن الطيبة/٤٠.

(٩١) القصيدة المالكية مخطوط: لوح.

(٩٢) متن الشاطبية/١٣.

(٩٣) انظر: شرح الفاسي ١/٢٠٩، العقد النضيد ١/٥٥٢-٥٥٣.

(٩٤) إبراز المعاني ١/٢٩٦-٢٩٧.

(٩٥) يعني بذلك قول الشاطبي في باب الإمالة:

ولا يمنع الإسكان في الوقف عارضاً ... إمالة ما للكسر في الوصل ميلا

متن الشاطبية/٢٧.

(٩٦) العقد النضيد ١/٥٥٣.

(٩٧) كنْز المعاني ٢/٣٠٢-٣٠٣.

(٩٨) متن طيبة النشر/٥٣، وانظر: شرح طيبة النشر لابن الناظم/١٣٠.

(٩٩) متن الشاطبية/١٤.

(١٠٠) الأعراف/١١١، والشعراء/٣٦.

(١٠١) انظر: سراج القارئ/٤٨، وإرشاد المريد/٤٧-٤٨، والوافي/٧١-٧٢.

(١٠٢) إبراز المعاني/٣١٩.

(١٠٣) انظر: إبراز المعاني ١/٣١٦-٣١٧، والعقد النضيد ١/٦١٨-٦١٩.

(١٠٤) اللآلئ الفريدة ١/٢٢٢.

(١٠٥) متن الشاطبية/١٤.

(١٠٦) إبراز المعاني ١/٣٢٦.

(١٠٧) متن الشاطبية/١٣.

(١٠٨) ٢/٦٤٧.

(١٠٩) تقدم أن الإمام الشاطبي التزم هذا من غير تصريح به في قواعد نظمه، وإنما فهمه الشراح باستقراء القصيدة، والنظر في دلالاتها، والله أعلم.

(١١٠) كنز المعاني ٢/٣٥٢.

(١١١) متن الشاطبية/١٥.

(١١٢) ١/٣٤٠.

(١١٣) العقد النضيد ٢/٦٦٢.

(١١٤) انظر: إبراز المعاني ١/٣٣٠-٣٣١.

(١١٥) إبراز المعاني ١/٣٣١.

(١١٦) متن الشاطبية/١٦.

(١١٧) الأعراف/١٢٣، طه/٧١، الشعراء/٤٩.

(١١٨) وهو قوله تعالى: { ءَأَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ } آية/١٦.

(١١٩) إبراز المعاني ١/٣٥٩.

(١٢٠) بخلاف موضع الترجمة ففيه ثلاث همزات باتفاق: أَأَأْمنتم؛ الأولى همزة الاستفهام الإنكاري، والثانية همزة أفعل الزائدة، والثالثة فاء الكلمة فوجب إبدال الثالثة ألفاً؛ لسكونها بعد همزة مفتوحة، على حدِّ قوله في الخلاصة:

ومداً ابدل ثاني الهمزين من ... كلمة ان يسكن كآثر وائتمن
إن يفتح اثر ضم او فتح قلب ... واواً وياءً إثر كسر ينقلب

ألفية ابن مالك/١٢٥.

(١٢١) يقصد بذلك قول الإمام الشاطبي في فرش حروف سورة الملك:

وآمنتموا في الهمزتين أصوله ... وفي الوصل الاولى قنبلٌ واواً ابدلا

متن الشاطبية/٨٦.

(١٢٢) العقد النضيد ٢/٧٤٦.

(١٢٣) المرجع السابق.

(١٢٤) آية/٥٨.

(١٢٥) متن الشاطبية/١٦.

(١٢٦) جملتها ست كلمات متفق عليهن بين السبعة؛ ءآلذكرين موضعان في الأنعام/١٤٣،١٤٤، و ءآلئن، موضعان في يونس/٥١،٩١، وءآلله خير، في يونس/٥٩، وفي النمل/٥٩، وفي يونس موضع سابع مختلف فيه، وهو قوله ءآلسحر إن الله سيبطله/٨١، على قراءة أبي عمرو. انظر إبراز المعاني ١/٣٦١، واللآلئ الفريدة ١/٢٤٩، وإرشاد المريد/٥٨.

(١٢٧) إبراز المعاني ١/٣٦٢.

(١٢٨) متن الشاطبية/١٦.

(١٢٩) انظر فتح الوصيد ٢/٢٩٩،٣٠٠ كنز المعاني ٢/٤١٤،٤١٥، والعقد النضيد ٢/٧٧٢،٧٧٣ وشرح شعلة على الشاطبية/١١٩.

(١٣٠) إبراز المعاني ١/٣٦٦.

(١٣١) ٢/٧٧٢،٧٧٣.

(١٣٢) متن الشاطبية/١٦.

(١٣٣) إبراز المعاني ١/٣٦٥.

(١٣٤) متن الشاطبية/٤٣.

(١٣٥) انظر كنز المعاني ٢/٤١٤.

(١٣٦) انظر العقد النضيد ٢/٧٧٥.

(١٣٧) انظر: التيسير/٣٢، وطاهر بن غلبون، المقرئ، أحد الحذاق المحققين، أخذ القراءات عن والده، وبرع في هذا الفن، وكان من كبار المقرئين في عصره بالديار المصرية، قرأ عليه القراءات أبو عمرو وأثنى عليه خيراً، صنف كتاب التذكرة، وهو من أجل مصنفات العلم، توفي بمصر سنة تسع وتسعين وثلاثمائة. انظر ترجمته في معرفة القراء/٣٦٩،٣٧٠، وغاية النهاية ١/٣٣٩.

(١١٣) إبراز المعاني ١/٣٧١

(١١٤) العقد النضيد ٢/٧٨٦.

(١١٥) انظر اللآلئ الفريدة ١/٢٥٧، وانظر التيسير/ ٣٢، والنشر ١/٣٧٤،٣٧٥.

(١٤١) متن الشاطبية/٢٠.

(١٤٢) آية/٧٤.

(١٤٣) التيسير/٣٩.

(١٤٤) الأحزاب/٥١.

(١٤٥) المعارج/١٣.

(١٤٦) انظر: اللآلئ الفريدة ١/٣٠٧، والعقد النضيد ٢/٩٧٤، وسراج القارئ/٨٧.

(١٤٧) إبراز المعاني ٢/١٦.

(١٤٨) العقد النضيد ٢/٩٧٥.

(١٤٩) اللآلئ الفريدة ١/٣٠٧.

(١٥٠) متن الشاطبية/٢٠.

(١٥١) متن الشاطبية/٢٠.

(١٥٢) إبراز المعاني ٢/١٣.

(١٥٣) يعني به قول الإمام الشاطبي:

ويدغم فيه الواو والياء مبدلا   إذا زيدتا من قبل حتى يفصلا

(١٥٤) متن طيبة النشر/٤٨.

(١٥٥) العقد النضيد ٢/١٠٢٨.

(١٥٦) اللآلئ الفريدة ١/٣١٨.

(١٥٧) يقصد به قول الإمام الشاطبي:

وما واو اصلي تسكن قبله   أو اليا فعن بعض بالادغام حملا

(١٥٨) العقد النضيد٢/١٠٢٩.

(١٥٩) متن الشاطبية/٢٠.

(١٦٠) متن الشاطبية/٢١.

(١٦١) انظر: فتح الوصيد ٢/٣٦٤، العقد النضيد٢/١٠٢٥.

(١٦٢) انظر: العقد النضيد ٢/١٠٣٠، وسراج القارئ/٩١.

(١٦٣) إبراز المعاني ٢/٣٤ باختصار.
(١٦٤) نقل محقق الكتاب -رحمه الله- في الحاشية عند هذا الموضع بيتاً من إحدى نسخ الكتاب فيها تمثيل لما ذكره، والبيت منسوب لأبي شامة -رحمه الله-؛ وهو قوله:
ملا ويشا ممـــا تحـــرك قبـــل أو   أتت ألف والبعض بالروم سهلا

(١٦٥) العقد النضيد ٢/١٠٣٨.
(١٦٦) متن الشاطبية/٢١.
(١٦٧) إبراز المعاني ٢/٣٦.
(١٦٨) إبراز المعاني ٢/٣٥.
(١٦٩) اللآلئ الفريدة ١/٣١٩.
(١٧٠) ٢/٥٣٦.
(١٧١) العقد النضيد ٢/١٠٣٨.
(١٧٢) متن الشاطبية/٢١.
(١٧٣) إبراز المعاني ٢/٤١-٤٢ باختصار.
(١٧٤) ما سبق من شرح أبيات أبي شامة مستفاد من كلامه -رحمه الله- باختصار وتصرف يسير. انظر: إبراز المعاني ٢/٤٢-٤٣.
(١٧٥) متن الشاطبية/٢٢.
(١٧٦) إبراز المعاني ٢/٤٨.
(١٧٧) كنْز المعاني ٢/٥٦٤.
(١٧٨) يريد تاء التأنيث.
(١٧٩) متن الشاطبية/٢٢.
(١٨٠) انظر: فتح الوصيد ٢/٣٨٤-٣٨٥، وإرشاد المريد/٩٢.
(١٨١) إبراز المعاني ٢/٥٢.
(١٨٢) العقد النضيد ٢/١١٥٥.
(١٨٣) ٢/٥٦٨.

(١٨٤) متن الشاطبية/٢٤.

(١٨٥) إبراز المعاني ٢/٧٠.

(١٨٦) متن طيبة النشر/٥٠.

(١٨٧) القصيدة المالكية مخطوط لوح:.

(١٨٨) انظر: النشر ٢/١٧٢.

(١٨٩) الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة/٢٤٦.

(١٩٠) ٢/٤١٨.

(١٩١) متن الشاطبية/٢٤.

(١٩٢) متن الشاطبية/٢٦.

(١٩٣) إبراز المعاني ٢/٨٠.

(١٩٤) العقد النضيد لوح ٢٠٤/ب، ومن هنا تكون الإحالة على المخطوط من العقد النضيد؛ إذ المطبوع من الكتاب آخره باب أحكام النون الساكنة والتنوين، والمراد بالضرب الثاني في كلام السمين ما وقعت الألف فيه طرفاً، على ما تقدم ذكره في أول المبحث.

(١٩٥) متن الشاطبية/٢٤.

(١٩٦) البقرة/٢٢٣.

(١٩٧) آل عمران/٣٧.

(١٩٨) النمل/٥١.

(١٩٩) إبراز المعاني ٢/٨٧.

(٢٠٠) العقد النضيد لوح ٢٠٨/ب.

(٢٠١) كنْز المعاني مخطوط لوح ١١٩/ب.

(٢٠٢) نقله السمين عن أبي بكر بن السراج. انظر: العقد النضيد لوح ٢٠٨/ب، وحكم عليه بالشذوذ الفاسي في اللآلئ الفريدة ١/٣٨٨، واعتبر قول الإمام الشاطبي: (وَإِنْ رَدَدتَ إِلَيكَ الفِعْلَ صَادَفْتَ مَنْهَلا) كافياً في دخول الإمالة عليه.

(٢٠٣) انظر فيما تقدم: فتح الوصيد ٢/٤٢١، واللآلئ الفريدة ١/٣٨٨-٣٨٩، وإبراز المعاني ٢/٨٧-٨٨.

(٢٠٤) إبراز المعاني ٢/٨٩.

(٢٠٥) اللآلئ الفريدة ٣٨٧/١.

(٢٠٦) لوح ٢٠٨/أ.

(٢٠٧) فتح الوصيد ٤٢٠/٢.

(٢٠٨) يعني به ما كان على وزن فعلى مثلث الفاء.

(٢٠٩) انظر: الكتاب لسيبويه ٢١٣/٣، والمقتضب ٣٣٨/٣، والكشف ١٨٥/١.

(٢١٠) العقد النضيد لوح ٢٠٨/أ.

(٢١١) عقد اللآلي / ٨.

(٢١٢) انظر: فتح الوصيد ٤٢٣/٢، وشرح الفاسي ٣٩١/١، وسراج القارئ/١٠٦.

(٢١٣) إبراز المعاني ٩٢/٢.

(٢١٤) اللآلئ الفريدة ٣٩٢/١، مع ملاحظة أن البيت المستدرك به في المطبوع فيه تصحيف ظاهر، والتصحيح من نقل السمين في العقد النضيد لوح ٢١١/أ.

(٢١٥) انظر: اللآلئ الفريدة ٣٩٢/١.

(٢١٦) متن طيبة النشر/٥١.

(٢١٧) الإسراء /٧٢.

(٢١٨) متن الشاطبية/٢٥.

(٢١٩) إبراز المعاني ١٠٨/٢.

(٢٢٠) القصيدة المالكية لوح/ ٧

(٢٢١) متن طيبة النشر/٥١.

(٢٢٢) متن الشاطبية/٢٦.

(٢٢٣) انظر: إبراز المعاني ١١٩/٢، وسراج القارئ/١١١-١١٢، وإرشاد المريد/١٠٤-١٠٥.

(٢٢٤) إبراز المعاني ١١٩/٢-١٢٠ باختصار.

(٢٢٥) انظر: العقد النضيد لوح ٢٢٩/أ.

(٢٢٦) هذا البيت مع تاليه مما أفدته من فضيلة الشيخ العلامة د. محمود بن سيبويه البدوي، قدس الله روحه، وأعلى في الجنة نزله، في شرحه الشاطبية لنا في الكلية.

(٢٢٧) يوسف بن عمرو بن يسار، أبو يعقوب الأزرق، المدني ثم المصري، لزم ورشاً مدة طويلة، وأتقن عنه الأداء، وجلس للإقراء، وانفرد عن ورش بتغليظ اللامات، وترقيق الراءات، وهو الذي خلف ورشاً في

الإقراء بالديار المصرية، توفي في حدود الأربعين ومائتين. انظر ترجمته في: معرفة القــراء/١٨١، وغايــة النهاية ٢/٤٠٢.

(٢٢٨) ٢/٥٠-٥١ باختصار يسير. وانظر: إبراز المعاني ٢/١١٩، وإرشاد المريد/١٠٤-١٠٥.

(٢٢٩) متن طيبة النشر/٥٢.

(٢٣٠) للاستزادة انظر: شرح الطيبة لابن الناظم/١٢١-١٢٢.

(٢٣١) متن الشاطبية/٢٦.

(٢٣٢) إبراز المعاني ٢/١٢٤.

(٢٣٣) انظر: فتح الوصيد ٢/٤٤٤، اللآلئ الفريدة ١/٤١٨، وكتز المعاني لشعلة/١٨٧، وكــتز المعــاني، للجعبري مخطوط لوح: ١٢٧/ب، والعقد النضيد مخطوط: ٢٣٣/ا.

(٢٣٤) سراج القارئ/١١٣.

(٢٣٥) حدث الأماني شرح حرز الأماني/١٢٠.

(٢٣٦) متن الشاطبية/٢٦.

(٢٣٧) إبراز المعاني ٢/١٢٧-١٢٨.

(٢٣٨) متن الشاطبية/٢٦.

(٢٣٩) إبراز المعاني/١٣٢.

(٢٤٠) المرجع السابق.

(٢٤١) العقد النضيد لوح ٢٣٩/ب.

(٢٤٢) وقد نصَّ عليه كما ترى، وأما التقدير الثاني على ما أفاده السمين؛ فــ(الكافرين) هو مفعول الفعــل المقدر، ويكون مع (كافرين) حالاً من المفعول قدم عليه، والتقدير: وأمل الكافرين كائناً مع كافرين. انظر: العقد النضيد لوح ٢٣٩/أ.

(٢٤٣) متن الشاطبية/٢٧.

(٢٤٤) انظر في ذلك: إبراز المعاني ٢/٧٧، والعقد النضيد لوح ٢٠٤/أ، وكنْز المعاني لوح ١١٧/أ.

(٢٤٥) انظر: العقد النضيد لوح ٢٤٢/أ، وكنْز المعاني لوح١٣١/أ.

(٢٤٦) إبراز المعاني ٢/١٣٤.

(٢٤٧) العقد النضيد لوح ٢٤٢/أ.

(٢٤٨) اللآلئ الفريدة ٢/٤٢٩.

(٢٤٩) انظر: العقد النضيد لوح ٢٤٢/أ.

(٢٥٠) متن الشاطبية/٢٧.

(٢٥١) انظر إبراز المعاني ١٣٩/٢.

(٢٥٢) المرجع السابق.

(٢٥٣) انظر اللآلئ الفريدة ٤٣٥/١.

(٢٥٤) انظر العقد النضيد مخطوط لوح:٢٤٥/ب.

(٢٥٥) متن الشاطبية/٢٩.

(٢٥٦) انظر فتح الوصيد ٤٨٧/٢، وإبراز المعاني ١٤٦/٢.

(٢٥٧) ٤٦٠/١.

(٢٥٨) سراج القارئ/١٢٠.

(٢٥٩) إبراز المعاني ١٦٦/٢.

(٢٦٠) التيسير/.

(٢٦١) انظر سراج القارئ/١٢٠، وإرشاد المريد/١١٥، ومختصر بلوغ الأمنيَّة/٢٥٧.

(٢٦٢) متن الشاطبية/٢٩.

(٢٦٣) انظر: اللآلئ الفريدة ٤٦٧/٢، وسراج القارئ/١٢١، وإرشاد المريد/١١٦.

(٢٦٤) إبراز المعاني ١٧١/٢-١٧٢.

(٢٦٥) سورة التوبة/١٠٧.

(٢٦٦) سورة الأنعام/٣٥.

(٢٦٧) سورة الأنعام/٧.

(٢٦٨) سورة التوبة/١٢٢.

(٢٦٩) العقد النضيد لوح ٢٦٧/ب.

(٢٧٠) متن طيبة النشر/٥٥.

(٢٧١) القصيدة المالكية مخطوط لوح/ ٩ .

(٢٧٢) إبراز المعاني ١٨٣/٢.

(٢٧٣) مكي بن أبي طالب بن محمد، الإمام، أبو محمد القيسي، المغربي، القيراوني، ثم الأندلسي، القرطبي، العلامة المقرئ، ولد سنة خمس وخمسين وثلاثمائة بالقيروان، وحج وسمع بمكة، وقرأ القراءات على أبي

الطيب بن غلبون وابنه طاهر، كان رحمه الله متبحراً في علوم الشريعة، حسن الفهم والخُلُق، جيد الدين والعقل، عالماً بمعاني القراءات، جلس للإقراء بجامع قرطبة، وعظم اسمه، وجل قدره، قرأ عليه جماعات كثيرة، وله تصانيف مشهورة، توفي رحمه الله سنة سبع وثلاثين وأربعمائة. انظر ترجمته في: معرفة القراء/٣٩٤، وما بعدها، وغاية النهاية ٢/٣٠٩.

(٢٧٤) ١/٢١٩.

(٢٧٥) المصدر السابق.

(٢٧٦) متن الشاطبية/٢٩.

(٢٧٧) سورة النساء/١٢٨.

(٢٧٨) إبراز المعاني ٢/١٨٦.

(٢٧٩) اللآلئ الفريدة ٢/٤٨٦، ونقله عنه السمين في العقد النضيد لوح ٢٧٧/ب، واعترض على قوله: (وفي نحو يوصل) بأنه يفهم منه أن الوجهين جائزان وصلاً ووقفاً، وليس كذلك بل الخلاف وقفاً، قال السمين: (وأظنه لو قال: "وفي وقف يوصل" لخلص من هذا).

(٢٨٠) انظر: الفتح الرحماني/١٧٢.

(٢٨١) انظر: المصدر السابق، ونسبه فيه للطباخ.

(٢٨٢) متن الطيبة/٥٥.

(٢٨٣) القصيدة المالكية لوح/ ٩.

(٢٨٤) متن الشاطبية/٣٢.

(٢٨٥) إبراز المعاني ٢/٢٢٧.

(٢٨٦) انظر: العقد النضيد لوح ٣٠٨/ب.

(٢٨٧) عقد اللآلي/ ١٦

(٢٨٨) متن الشاطبية/٣٦.

(٢٨٩) انظر: إبراز المعاني ٢/٢٧٣.

(٢٩٠) انظر: متن الشاطبية/١٧.

(٢٩١) كنْز المعاني لوح ١٨٠/أ.

(٢٩٢) مرجع الضمير إلى الألف من لفظ (العلا).

(٢٩٣) انظر: إبراز المعاني ٢/٢٧٣.

(٢٩٤) انظر: المصدر السابق.

(٢٩٥) الإمام، أبو عبدالله، محمد بن أحمد بن محمد الموصلي، المقرئ، الحنبلي، كان شاباً فاضلاً، ومقرئاً محققاً، ذا ذكاء مفرط، وفهم ثاقب، ومعرفة تامة بالعربية، وكان زاهداً صالحاً متواضعاً، ألّف شرحاً للشاطبية سماه كنز المعاني، وله نظم في السبع، واسمه الشمعة في القراءات السبعة، توفي رحمه الله سنة ست وخمسين وستمائة. انظر ترجمته في: معرفة القراء /٦٧١، وغاية النهاية ٢/ ٨٠،٨١

(٢٩٦) كنْز المعاني/٢٥٣.

(٢٩٧) انظر: العقد النضيد لوح ٣٥١/أ.

(٢٩٨) انظر: الإحالة السابقة.

(٢٩٩) وهو الثاني في الذكر هنا فلا يشكل عليك.

فهرس المصادر والمراجع

١- أبو شامة، إبراز المعاني من حرز الأماني، تحقيق وتعليق: الشيخ محمود جادو، من مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة «بدون تاريخ».

٢- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، عقد اللآلي في القراءات السبع العوالي، مطبوع طبعة خاصة غير متداولة، اعتنى بها أحد طلبة العلم.

٣- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الموجود وزملائه، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٤- ابن مالك، محمد بن عبد الله، القصيدة المالكية في القراءات السبع، (مخطوط).

٥- ابن مالك، محمد بن عبد الله، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، إعداد وإخراج: دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع، الرياض ، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٦- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، المطبعة السلفية «بدون تاريخ».

٧- الجزري، ابن الناظم شهاب الدين أحمد بن محمد، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، ضبطه وعلّق عليه: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٨- الجزري، شمس الدين محمد بن محمد، طيبة النشر في القراءات العشر، اعتنى به: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٩- الجزري، شمس الدين محمد بن محمد، غاية النهاية في طبقات القراء، عني بنشره: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ.

١٠- الجزري، شمس الدين محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه: علي بن محمد الضباع، دار الكتاب العربي «بدون تاريخ».

١١- الجعبري، إبراهيم بن عمر، كنْز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني، تحقيق : أحمد اليزيدي، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ١٤١٩هـ.

١٢- الجمزوري، سليمان، الفتح الرحماني شرح كنْز المعاني بتحرير حرز الأماني، تحقيق: عبد الرازق علي موسى، بيت الحكمة للإعلام والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١٣- الجوزية، ابن القيم، زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق الشيخين: شعيب وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السادسة والعشرون، ١٤١٢هـ.

١٤- الحلبي، السمين، العقد النضيد في شرح القصيد، تحقيق د: أيمن سويد، دار نور المكتبات، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٥- الحنبلي، ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ.

١٦- الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة، وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات، حققه وعلّق عليه: محمد بن مجقان الجزائري، دار المغني، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٧- الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، التيسير في القراءات السبع، عني بتصحيحه: أوتويرتزل، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

١٨- الذهبي، شمس الدين، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، الطبعة التاسعة، ١٤١٣هـ.

١٩- الذهبي، شمس الدين، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تحقيق: بشار عواد وزميليه، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.

٢٠- السخاوي، علم الدين، فتح الوصيد في شرح القصيد، تحقيق: د. مولاي محمد الإدريسي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٢١- الشاطبي، القاسم بن فيره، حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، تصحيح: محمد تميم الزعبي، دار المطبوعات الحديثة، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٢٢- الضباع، علي بن محمد، إرشاد المريد إلى مقصود القصيد، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة «بدون تاريخ».

٢٣- الفاسي، أبو عبد الله محمد بن الحسن، اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، حققه وعلّق عليه: عبدالرازق بن علي بن إبراهيم موسى، قدم له: د. عبدالله ربيع محمود حسين، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٢٤- القاصح، أبو القاسم علي بن عثمان، سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، ١٣٧٣هـ.

٢٥- القاضي، عبد الفتاح، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، مكتبة الدار، المدينة النبوية، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.

٢٦- قنبر، أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

٢٧- القيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: د. محمد محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٢٨- الموصلي، أبو عبد الله محمد بن أحمد شعلة، كنز المعاني شرح حرز الأماني، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، ١٤١٨هـ.